حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

آيار 2021

#هاشتاغ فلسطين 2020
طاقم البحث: إي. اِم.، أليسون كرمل، ورهف صلاحات، وسارة أبو الرب
نقله إلى العربيَّة: شركة ريتاج للحلول الإدارية
تحرير النسخة بالعربية: منى شتيه، ومنية ظاهر
تصميم: أمل شوفاني

رُخص هذا الإصدار بِموجبِ الرخصة الدوليّة: نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي
للاطِلاعِ على نُسخةٍ من الرّخصة، يُرجى زيارة الرّابط التّالي: http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

نتطلع لتواصلكن وتواصلكم معنا عبر القنوات التّالية:

البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org
الهاتف: 774020670(0) 972+
تَابِعننا وتابعونا عبر صفحاتنا على منصَّات الإعلام الاجتماعيّة: 7amleh

المحتويات

5 مُلخّص تنفيذيّ
6 المنهجيَّة
7 تحليل السّياق
8 الاستنتاجات، والتّوصيات، والخطوات القادمة
10 السّلطات
11 إسرائيل
11 تضاؤل الفضاءات المتاحة على الإنترنت
17 السّلطة الفلسطينيّة
20 سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة (حماس)
22 الشَّركات التّكنولوجيَّة
23 منصَّات التواصل الاجتماعي
24 نتائج استطلاع المنظمات الحقوقيَّة
26 منصّة "فيسبوك" (Facebook)
28 مجلس الإشراف على محتوى فيسبوك
28 منصّة "تويتر" (Twitter)
29 منصّة "تيك توك" (Tik-Tok)
29 منصّات المعلومات
30 منصّة "كورا" (Qoura)
30 منصّات الفيديو
30 منصّة "يوتيوب" (Youtube)
31 منصّة "فيمو" (Vimeo)
31 منصّة "زوم" (Zoom)

32 تكنولوجيا المعلومات المكانيّة-الجغرافيّة

32 "خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps)

34 النداء للفعل والعمل

35 الاقتصاد الرقمّي

35 التِّجارة الإلكترونيَّ

36 منصّة"باي بال" (PayPal)

36 منصّة " أمازون" (Amazon)

37 السيّاحة

37 "إير بي إن بي" (Airbnb)

38 منصّة "بوكينغ" (Booking.com)

38 منصّة "تريب أدفايزر" (TripAdvisor)

38 شركات المراقبة

39 التعرف على الوجه

40 شركتا "مايكروسوفت" (Microsoft) العالمية و"أني فيجين" (AnyVision) الاسرائيلية

41 المجتمع الفلسطيني

42 الشباب والشابات

42 النساء والفتيات

43 مجتمع الميم

43 المعلومات المضللة والأخبار المزيّفة

45 المصادر

مُلخّص تنفيذيّ

يُقدِّم تقريرُ #هاشتاغ فلسطين لعامِ 2020 المراجعة السّنويَّة السّادسة التي أجراها مركز حملة لقضايا الحقوق الرّقميَّة التي تواجهها ويواجها الفلسطينيات والفلسطينيون المقيمون/ات في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، وإسرائيل في ضوء ما وقع من أحداثٍ ذاتِ صلةٍ بهذه الحقوق ما بين كانون الثّاني/يناير/جانفي وصولًا إلى كانون الأول/ديسمبر/دجنبر من العام 2020. يتفرع المنحى التّحليلي لهذا التقرير إلى ثلاثة أقسام باستخدام نهجٍ متعدد المستويات.

يُركِّز القسم الأول على سياسات وإجراءات السّلطات المختلِفة المؤثرة على حياة الفلسطينيَّات والفلسطينيين، ونقصد بذلك، إسرائيل، والسّلطة الفلسطينيّة، وحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة (حماس). ويُجري هذا القسم مقارناتٍ بين سياسات وممارسات هذه السّلطات مقابل واجبها كحامية لحقوق الإنسان. لم تقتصر أرضيَّة المقارنات على الأطر والاتفاقات القانونيَّة الوطنيَّة، بل شملت أيضًا القضايا المتّصلة بواجبات هذه السّلطات ضمن إطار القانون الدّولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يمضي بنا القسم الثَّاني إلى الشّركات التكنولوجيَّة مُركِّزًا على جُملةٍ من الأمورِ، منها: تحليل عدد من شركات منصّات الإعلام الاجتماعيّ، والفيديوهات، والمعلومات، إلى جانب المراقبة، وتحديد المعلومات الجغرافيَّة المكانيَّة، والسياحة، والاتصالات، والتّجارة الإلكترونيَّة. يستند استقراء هذه الشركات الخاصَّة ذات التأثير الكبير إلى مسؤوليات هذه الجهات عن حماية حقوق الإنسان طبقًا للمبادئ التّوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التّجاريّة وحقوق الإنسان التي أقرّها مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره رقم 17/4 المؤرَّخ في 16 حزيران/يونيو/جوان 2011.[1]

خِتامًا، يقفُ القسم الثَّالث على المجتمع الفلسطيني ككل مع إيلاءِ اهتمامٍ خاصٍ بالقواعد والتّوجهات الاجتماعيَّة لاستخدام الحقوق الرّقميَّة وانتهاكاتها. كذلك يُفردُ القسم الأخير اهتمامًا خاصًّا بقضايا الرّقابة، والتّمييز، والأعراف الاجتماعيَّة التقييدية، وأوجه غياب المساواة في وصول الفئات المستضعفة، التي تصيغ في مجموعها تجربة الفلسطينيَّات والفلسطينيين على الإنترنت، والتي أسفرت أيضًا عن استمرار تضاؤل الفضاء المتاح للفلسطينيّات والفلسطينيين على الإنترنت في عام 2020.

المنهجيَّة

استخدمت منهجيَّة البحث مراجعةً مكثّفة للأدبيات ذات الصلَّة مِن تقاريرٍ ومقالاتٍ، وتحليلاتٍ أكاديميَّة مُنجزة على يد خبيراتٍ وخبراءٍ، وناشطاتٍ وناشطين، وإعلامياتٍ وإعلاميين، وحقوقياتٍ وحقوقيين، عدا عن المنظمات العاملة في الشأن الحقوقي الفلسطينيّ، لا سِيَّما المواد التي تُسلّط الضوء على جزئيّة حماية الحقوق الرقميَّة على الصعيدين الإقليميّ والدولي. يُضاف لما سبق، البحوث والأوراق السياساتيَّة، وحملات المناصرة التي عكفت حملة على تحليلها خلال عام 2020 والتي اِسْتُحضرت في هذا التقرير لإغناء رصده ومتابعته لأهم قضايا الحقوق الرقميَّة التي تواجهها ويوجهها الفلسطينيّات والفلسطينيون. كذلك قُوبِل وقوبلت خبراء وخبيرات، وناشطين وناشطات، وممثلون وممثلات عن المنظمات الرئيسية للتحقق من المعلومات التي جُمعت إلى جانب الإسهام في وضع الاستنتاجات في سياقها ونصابها.

مُحَدَّدَات البحث

واجه البحث عددًا من المُحدِّدات على صعيد المعلومات الكميَّة المتاحة بشأن انتهاكات الحقوق الرقميَّة، التي أسفرت عن اعتقالاتٍ جاءت كاستجابة لأنشطة تمت على الإنترنت وصُنِّفت على أنها تحريضيَّة أو غيْر ذلك من الأفعال التي تندرج ضمن مظلّة مُكدرات السلم الأهلي الفضفاضة. لذا من الصَّعب تحديد

الطَّبيعة الدّقيقة لهذه الإجراءات، ناهيك عن تحدي الوصول والحصول على بياناتٍ دقيقة وقادرة على إثبات أن الاعتقال جاء على خلفية الحريات الرّقميَّة. ومع ذلك، جُمِعت معلومات الاعتقال المحتملة من خلال مصادر ثانويّة، مثل المنظمات الحقوقيَّة.

استطلاع المنظمات الحقوقيَّة

ضمن تقرير هاشتاغ فلسطين، أجرى مركز حملة استطلاعَ المنظمات الحقوقية والذي تم تطويره للوقوف على منظور المنظمات الحقوقيَّة الرّائدة إلى جانب الصحفيات والصحفيين والناشطات والناشطين ضمن شبكاتنا. يُذكر أن الاستطلاع أُجريَّ عن بعد في ظل المحددات المفروضة على الحركة والتّنقل، حيث تمت مشاركة الاستطلاع عبر الإنترنت مع 20 ممثلةً وممثلًا عن الفئات آنفة الذّكر للوقوف على تصور هذه الفئات حيال التّوجهات القائمة في مجال الحقوق الرّقميَّة ضمن السّياق الفلسطيني خلال عام 2020.

دعا الاستطلاع ممثلات وممثلي الفئات المستطلعة لأن يحددن/وا الوصف الأمثل للمنظمات التي يمثلونها. أظهرت النّتائج أنّ الغَالِبِيَّة العظمى، تحديدًا 43.5% من المستطلعات والمستطلعين يعملن/ون لدى منظماتٍ حقوقيَّة، وتأتي المؤسسات الإعلاميَّة الصحفيَّة في المرتبة الثّانيّة، بنسبة 26.1%، و13% من المستطلعات والمستطلعين يمثلن/ون أجسام طلَّابيَّة، أمَّا سائر المستطلعات والمستطلعين (4.3%) فيمثلن/ون بالتساوي كياناتٍ عاملةٍ في مضمار المساعدة القانونيَّة ضمن إطار حقوق الإنسان، وشركات قانون ومحاماة، ومنظماتٍ ثقافيةً وسينمائية ونسويَّة. تتمركز غَالِبِيَّة المنظمات في الضفة الغربية (61.9%)، وبتمثيل متساوٍ داخل حدود 1948 وقطاع غزّة (19.0%).

كذلك سُئل/ت المستطلعون والمستطلعات عن مدى تأثر المنظمات التي يمثلونها من استجابة الجهات الحكومية، الحكومة الإسرائيلية، الحكومة الفلسطينية وحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، لجائحة كورونا (كوفيد-19). وجاءت إجاباتُ الغَالِبِيَّة العظمى من المستطلعات والمستطلعين بأن عملهن/هم لحقه أثر جرَّاء الإغلاقات والمحددات العديدة التي فرضتها السلطات التي يعملون تحت سيادتها.

تحليل السِّياق

من الصّعب نسيان ما شهده عام 2020 من تغيراتٍ وضغوطٍ على الأنظمة الاقتصاديَّة، والسّياسيَّة، والاجتماعيَّة في العالم بأسره. اختبرت الجائحة المؤسسات الوطنيَّة والدّوليّة على حد السّواء لا سيما قدرتها على إدارة أثر الجائحة عليها؛ ممَّا أثار جُملة من الأسئلة حيال شرعيّة القرارات المتخذة باسم حماية الصّحة العامة من جائحة كوفيد - 19. في الوقت الذي يصدر هذا التقرير، يتجه العالم نحو عام آخر من سياسات الحظر والإغلاقات واستمرار الأزمّة الصحيَّة، عدا عن التّسابق للحصول على اللقاح وانعدام الاستقرار السّياسي والمظاهرات المعبرة عن حالة الإحباط إزاء الإخفاقات المتتالية في حماية الشعوب، ناهيك عن تصاعد مستوى العزلة الاجتماعيَّة. من الواضح في ظل هذه التّحديات التي تساور العالم بأسره وفي السّياق الفلسطيني والإسرائيلي الهش بأن أثر الجائحة سيبرز أوجه انعدام المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة التي مُورِست بحق المواطنين والمواطنات على الإنترنت وعلى الأرض. وعليه بات لِزامًا التفكر بكيفية تأثير هذه التّجربة العالميَّة على الحريَّات الفرديَّة على الإنترنت وتحليل أثر الأزمة على حريَّات الرّأي، والخصوصيَّة، والتّجمع، خصوصاً في ظل تزايد أعداد من يجدن/ون أنفسهن/هم مضطرات/ون لنقل حياتهن/هم، أو عملهن/هم، أو دراستهن/هم إلى منصاتٍ إلكترونيَّة عبر الإنترنت، ممّا يزيد من أهميَّة فهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات وشركات التكنولوجيا ومنصَّات الإعلام الاجتماعيّ. سيحقق التّقرير هذا الهدف عبر تمحيص العلاقة بين المجتمعات وحكوماتها والمستخدماتِ والمستخدمين والمنصَّات التي يستخدمن/ون عبر الإنترنت والتي أضحت تُهيّمن على حياتهن/هم خلال هذه السنة المحفوفة بالتحديات.

حري بأي تحليل للبيئة الرقميّة المتاحة للفلسطينيّات والفلسطينيين ألّا يقتصر على حقوقهن/هم ضمن إطار القانون الدّولي لحقوق الإنسان، ومعايير القانون الإنساني الدّولي، وقوانين الاحتلال، بل أن يتجاوز ذلك من خلال فهم كيف يُمكن لسياسات وممارسات السّلطات الحاكمة وشركات التّكنولوجيا والمجتمع ككل أن تحد من حقوق الإنسان والحقوق الرقميّة للفلسطينيّات والفلسطينيين. وهنا يلزم التّنبه إلى شدَّةِ هشاشة حقوق الفلسطينيات والفلسطينيين جرَّاء حالة الطّوارئ الدَّائِمة التي أعلنتها إسرائيل منذ عام 1948،[2] بالإضافةِ إلى حالة الطّوارئ التي أعلنتها إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة مؤخرًا للاستجابة لتطورات الجائحة. لقد أوجدت هذه الحالة مرتعًا أكثر تمكينًا لانتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت وخارج فضاءاتِه.[3]

في ظل فضاءٍ رقمي هشٍ كهذا، أضحى الخطر المحدق بحقوق الفلسطينيات والفلسطينيين جليًّا. فقد أظهر مؤشّر العنصريّة والتّحريض لعام 2020 زيادة بارزة عن عام 2019 بلغت 16% على صعيد خطاب العنف بحقِّ الفلسطينيات والفلسطينيين عبر الشّبكات الاجتماعيَّة على الإنترنت.[4] وأظهرت نتائج المؤشر انتشار قرابة 574 ألف محادثة تنطوي على خطابِ عنفٍ موجّهٍ للفلسطينيات والفلسطينيين والعرب، وأن واحدًا من كلِّ عشرة منشوراتٍ عن الفلسطينيّات والفلسطينيين والعرب ينثني على خطاب عُنف.[5] وفي ظل الجائحة، ثمّة زيادة بنسبة 21% على صعيد الخطاب العنصريّ الموجّه لفلسطينيّات والفلسطينيين. علمًا أنّ خطابات الكراهيّة والتحريض تُشكِّل ما نسبته 29% و7% على التّوالي من مجمل الخطاب العنصريّ المذكور.[6]

الاستنتاجات والتّوصيات والخطوات القادمة

السّلطات

في عام 2020، هُرِعت إسرائيل لاتخاذِ تدابير مستجدةٍ من قبيل المراقبة البيولوجيَّة، والتّعقّب على الإنترنت، وزادت السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة (حماس) من الرّقابة لتوظيفها كأدواتٍ للحؤول دون تسارع انتشار جائحة كوفيد-19، التي يخشى المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان أن تكون قادرة على تَغيير عالمنا كقدرة الجائحة ذاتها. رغم أن ما سلف يُنفَّذ تحت غطاء حماية المصلحة والصّحة العامّة، إلا أن السّؤال القائم يبقى: كيف يُمكن إزالة ومحو ما يُجمع من معلوماتٍ ما أن تُوضع هذه التدابير حيّز النّفاذ؟ لذا لابدّ على النّاشطاتِ والناشطين، والمجتمع المدني والمحاكم تمحيّص التّدابير المستجدّة وضمان امتثالها للقانون الدّولي حتّى في ذروة الهلع الذي يعتري العالم بأسره.

الشَّركات التّكنولوجيَّة

شهد العام 2020 مواصلة انتهاك حقوق الفلسطينيات والفلسطينيين جرَّاء سياسات الشّركات التّكنولوجيَّة، بما في ذلك منصّات الإعلام الاجتماعيّ التي كانت مسرحًا لمختلِف أشكالِ العنصريّة وخطاب الكراهيَّة الموجّهة للفلسطينيات والفلسطينيين، ناهيك عن تحدي الرّقابة وإزالة المحتوى. ويشمل ذلك أيضًا شركات تحديد المواقع الجغرافيَّة مثل "غوغل" (Google) و"آبل" (Apple) التي لا تعكس خرائطها امتثالًا للقانون الدّولي. يُضاف لذلك مواصلة شركات السّياحة والتّجارة الإلكترونيَّة العمل في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عبر تقديم خدماتِها للمستوطنين والمستوطنات، في حين تُحجم عن منح حقِّ وصول الفلسطينيات والفلسطينيين إلى منصّاتها على قدم المساواة. كذلك الأمر بالنّسبةِ للمنصّات الماليَّة التي لم تنفك تُميّز ضد الفلسطينيات والفلسطينيين اللاتي والذين ما يزلن/يزالون يواجهن/ون تحديات في الوصول إلى منصَّات الدّفع لممارسة التّجارة الإلكترونيَّة كمنصَّة "باي بال" (PayPal). شهد الفلسطينيون والفلسطينيات جُملةً من الانتهاكات لحقّهم/هن بالخصوصيَّة جرَّاء تعاظم صناعة تكنولوجيا المراقبة الإسرائيليّة ضمن إطار العديد من العقود مع الجيش الإسرائيلي بهدف تعزيز جهود الاحتلال ومساعي الضّم غيْر المشروعة.

المجتمع الفلسطيني

جسَّد عام 2020 حلقةً أخرى في سلسلة القيود غيْر الاعتياديَّة المفروضة على حريَّة الفلسطينيات والفلسطينيين في التّعبير والخصوصيَّة مع جرعة إضافيَّة من القيود جرَّاء الجائحة. في ظل الإغلاقات وانتقال التّعليم من الغرف الصفيَّة إلى فضاء الإنترنت خلفت الفوارق الكامنة في مقدرة الناس على الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا أثرًا على العديد من الأسر المستضعفة تاركةً بعض اليافعات واليافعين في عوزٍ للموارد والفرص اللّازِمَة للتعلّم. كما وبقاء الأطفال واليافعات واليافعين في المنزل يُجيَّر الجهد غيْر المدفوع لخدمات رعايتهن/هم إلى كاهل النّساء والفتيات، اللائي تُنيط بهن التّقاليد مسؤوليَّة التّدبير المنزلي بغض الطّرف عن إذا ما كان الرجال والصبيان في المنزل أيضًا. زد على ذلك تعاظم استضعاف مجتمع الميم داخل مجتمعهم الأوسع في ظل تعذر وصولهم/هن للفضاءات الآمنة التي أوجدوها قبل الجائحة، ممّا أسفر عن ترك العديد منهم/هن في حيّزٍ مغلق مع أسرهم/هن؛ وبالتالي زيادة احتماليَّة تعرضهم/هن للعنف الأسري. كذلك لجأ/ت النّاشطون والناشطات والمدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان إلى حشد جهودهم/هن عبر الإنترنت في ظل تقلص فرصة تلاقيهم/هن وجاهيًّا؛ مما أسفر عن زيادة العوائق الماثلة أمام ما يقدمن/ـون من محتوى عبر الإنترنت.

السّلطات

لم تنفك السلطة الإسرائيليّة، والسلطة الفلسطينيّة، وسلطة الأمر الواقع في غزة (حماس) عن وضع السّياسات وتنفيذ الممارسات المنتهكةِ للحقوق الرقميّة للفلسطينيين والفلسطينيات في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة وإسرائيل، بما في ذلك انتهاك حق حريّة التعبير والتجمّع والحق في الخصوصيّة والحمايّة من التمييز. إضافة لما ذُكر، تمخض عن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 حالة طوارئ، كثيرًا ما أسفرت عن كبح هذه الحقوق.

إسرائيل

بصفتها طرفًا في ميثاق الأُمَمُ المتّحدة، تتحمل إسرائيل مسؤولية دعم حقوق الإنسان المنصوص عليها بموجب القانون الدّوليّ لحقوق الإنسان والالتزام بالقانون الإنساني الدّولي. كما ونجد على السّطح العديد من الهيكليّات التشريعيّة المعمول بها والتي تشير إلى استعداد إسرائيل لوضع معايير قانونيّة تتماشى والقانون الدّولي العرفي.[7] ومِن جُملة الأمثلة على ذلك التّشريعات النّاظمة لقوانين الخصوصيّة، مثل الباب السابع من قانون أساس كرامة الإنسان وحريته الذي ينص على أنه "من حق كل إنسان الحفاظ على خصوصيته وعلى سرية أموره الشخصية".[8] يُضاف لما سبق طيف من القوانين الأخرى مثل قانون حماية الخصوصيّة، ومسجِّل قواعد البيانات، وقانون البيانات الائتمانيّة، وقانون الرّصد السّري لعام 1979، وقانون الحاسوب لعام 1995، وقانون المعلومات الجينيّة، وقانون حريّة الإعلام، وجميعها صيغت لحماية الحق بالخصوصيّة.[9]

انتهاكات حق الوصول إلى الإنترنت

التّحكّم في شبكات الاتصالات الفلسطينيّة

تُواصل إسرائيل حرمانها للفلسطينيات والفلسطينيين من حقّهن/هم بالوصول إلى الإنترنت في القرى والمناطق غيْر المعترف بها في الأراض الفلسطينيّة المحتلّة. كذلك لم تنفك إسرائيل تُسيطر على نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. تستخدم إسرائيل نفوذها هذا لتوسعة نطاق خدمات الاتصالات الإسرائيليّة لتغطيّة المستوطنات غير القانونيّة المقامة على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. عقب قرار وزير الاتصالات الإسرائيلي يوعز هِندل يوم الثامن عشر من تِشرين الأول/أكتوبر بمنح شركة الاتصالات الإسرائيليّة (بيزك) ترخيص لمزاولة أنشطتها في المنطقة (ج) من الأرض الفلسطينيّة المحتلّة،[10] استنكرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينيّة بدورها القرار ووصفته بأنه تتمّة لسلسلة المساعي الرّامية لاحتلال الاقتصاد الفلسطيني ورهنه للسياسات والأهواء الإسرائيليّة.[11]

انتهاكات حق الفلسطينيات والفلسطينيين في حريّة التّعبير

باسم الأمن ومنذ عام 2015 أقامت إسرائيل وحدة السّايبر لوقف "التحريض"،[12] ولسنوات عكفت وحدة السّايبر على فرض الرّقابة على محتوى الإعلام الاجتماعي "دون أي صلاحيّة محليّة".[13] تستخدم هذه الوحدة صلاحياتها وعلاقاتها بشركات التّكنولوجيا لإزالةِ المحتوَى، أو حظر مستخدمات أو مستخدمين بعينهم من الوصول إلى هذه المنصّات. في عام 2020، أبلغ مكتب النّائب العام الإسرائيلي عشرات ألوف التقارير المقدمة لشركات الإعلام الاجتماعيّ.[14] [15] رغم ادعاء إسرائيل بأن عمل الوحدة لا دوافع سياسية فيه، إلاّ أنه من الجلي بأن الوحدة تصب جُل نشاطها الرّقابي على الفلسطينيات والفلسطينيين ومحتوياتهن/هم[16] على الإنترنت بالنّظر لكون الغَالِبيّة العظمى من الحالات التي تقف عليها الوحدة تتصل بفلسطينيين وفلسطينيات.[17]

"ظهرت في عام 2020 أدلّةٌ تُشير لنظامٍ بوليسيٍّ سريٍّ لرصدِ ومتابعة نشاط أيّ موقع أو مواطنٍ أو مواطنةٍ مقيم/ة في إسرائيل"

في أوائل آب/أغسطس/أوت/غشت 2020، عقب التماس قدمه المركز القانوني لحقوق الأقليَّة العربيَّة في إسرائيل – عدالة وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أمرت المحكمة العليا الإسرائيليّة سلطات الدّولة بشرح الصلاحيّة القانونيّة التي تمارس بموجبها وحدة السّايبر الرّقابة على ما ينشره مستخدمات ومستخدمو الإنترنت بالتعاون مع عمالقة منصَّات الإعلام الاجتماعيّ.[18] حاجج الالتماس بأن وحدة السّايبر الإسرائيليّة تُطوِّع آلية "إنفاذ بديلة" لفرض رقابة أساسيّة على منصّات الإعلام الاجتماعيّة وتكميم أفواه مستخدمي ومستخدمات هذه المنصَّات. فهي تُبلغ عن منشوراتٍ بعينها على هذه المنصَّات وتُرسلها إلى عمالقة الإعلام الاجتماعيّ لإزالتها دون أي إجراء قانوني وغالبًا دون علم منشئي ومنشئات هذه المحتويات؛[19] ليأتي رد النّائب العام الإسرائيلي مستندًا لذريعة أنّ الدّولة لا تزيل ولا تبقي أي محتوى بنفسها، وإنما تُبلغ منصّات الإعلام الاجتماعي المعنيَّة بهذه المنشورات التي ترتأي تباعًا أن تحذف هذه المحتويات. أثمر الالتماس قرارًا مؤقتًا صادراً عن المحكمة الإسرائيليّة العليا ينص على تفسير الدولة للأرضيّة القانونيّة لما تقوم به وحدة السّايبر وأيضًا تقديم آليات رقابة مماثلة مستخدمة في دول أخرى وتوضيح صلاحياتها القانونية الخاصة.[20] وبقيت هذه التساؤلات قائمة حتَّى كانون الأول/ديسمبر/دجنبر 2020، حيث ظهرت أدلّةٌ تُشير لنظامٍ بوليسيٍّ سريٍّ لرصدِ ومتابعة نشاط أيّ موقعٍ أو مواطنٍ أو مواطنةٍ مقيم/ة في إسرائيل.[21] كما وأُبلغ أن الشّرطة الإسرائيليّة طالبت مقدمي خدمات الإنترنت بتضمين شبكاتهم نظامًا آخر لتحويل وجهة البيانات الخاصّة بمستخدماتٍ ومستخدمين بعينهن/هم بحيث تتمكن الشرطة من رصد ومتابعة حركات وسكنات هؤلاء الأفراد على الإنترنت دون معرفة منهن/هم أو أدنى تخويل.[22]

انتهاكات الحق في الخصوصيَّة

شأنها شأن العديد من الدَّول تعتمد إسرائيل اعتمادًا متزايدًا على تقنيات تكنولوجيَّة خطرة على حساب حماية الحقوق الأساسيَّة في محاولةٍ للاستجابة لإكراهات جائحة كوفيد-19.[23] شهد آذار/مارس من عام 2020 إقرار السلطة الإسرائيليّة لنظامي طوارئ لم يقتصرا على إنفاذ قواعد مستجدة من العزل الاجتماعي فحسب، بل شملا تعقب أماكن المرضى المصابين والمصابات بالفيروس. رغم سن هذين النظامين بذريعة حماية الصّحة العامّة، إلّا أن جزئيّة رصد وتعقّب حركة المواطنات والمواطنين تجسّد سابقةً من منظور حقوقي، بالذّات عقب تكليف جهاز الأمن العام (الشاباك) بهذه المهمّة.[24] جابه النّاشطون والناشطات الحقوقيون والحقوقيات، لا سيّما الحق في الخصوصيَّة، هذه الخطوة بغضبٍ جم، لِما تنطوي عليه من توسعة نطاق استخدام السلطة لتقنيات المراقبة الجماعيّة بالذّات على يد الشاباك، عدا عن ما ينثني عليه ذلك من خرقٍ للحقوق الرقميَّة وحقوق الإنسان.[25] تُشير التّجربة والتاريخ إلى أن تدخّل الشاباك بالقضايا المدنية، خاصَّة القضايا المتصلة بفلسطينياتٍ وفلسطينيين، يضع حياتهن/هم الفرديّة، والثقافيَّة، والسياسيَّة هدفًا لعدسة مجهره وموضوعًا لممارساته القمعيَّة.[26] لا يزال/تزال الفلسطينيون والفلسطينيات وناشطو وناشطات حقوق الإنسان حذرين من الاستخدام المتزايد لتقنيات المراقبة، لا سِيّما تلك التي تتعقّب تحركاتهم تتبعًا منهجيًّا وتخزّن معلوماتٍ شخصيّةٍ عنهم/هن بوتيرة فوريّة.[27] لكن ورغم القلق المتعاظم إزاء ما سبق، لم تتوانى العديد من السّلطات الإسرائيليّة عن تعقّب تحركات وسكنات النّاس بذريعة الاستجابة للجائحة، ومن هؤلاء المتعقبين أطرفُ لدى وزارة الصّحة والمخابرات والشاباك.

شملت أبرز طرق التّعقّب المستخدمة شبكات مراقبة مكثّفة، وعمليات تحليل وإنشاء تقاطعات بين قواعد بيانات هائلة، عدا عن رصد ومتابعة مواقع المواطنات والمواطنين عبر أجهزتهن/هم الخليويّة وتقنيات التّعرّف على الوجوه بواسطة تكنولوجيا الذّكاء الاصطناعي.[28] أطلق الشّاباك تقنيّة لتعقب المواطنات والمواطنين الإسرائيليات والإسرائيليين المصابات والمصابين بكوفيد-19 عبر أجهزتهن/هم الخليويَّة.[29] إذْ تسلّم وزارة الصّحة ما بحوزتها من معلوماتٍ خاصّة بمصابي ومصابات كوفيد-19 إلى الشّاباك، ليقدم لها الأخير إثباتاً بكل شخصٍ خالط المصابات والمصابين طوال الأسبوعين السابقين للتشخيص.[30] يُ/تُعرَّف المخالطة والمخالط بأي شخصٍ قضى ما لا يقل عن 15 دقيقة مع المصاب/ـة على مسافة مترين. بعد ذلك تصل رسالة للمخالطين والمخالطات تطالبهم/هن بعزل أنفسهم/هن بمعنى ألّا يُبارحوا/نّ منازلهم/ن تحت أيّ ظرف من الظّروف.[31] وقضت المحكمة العليا الإسرائيليّة بالسماح للبرنامج بالاستمرار طالما أنّ لجنة برلمانيّة تشرف على عمله.[32] بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الصّحة الإسرائيليّة خدمةً تطوعيَّة مشابهة جدًا، إثر ستّة أيّام من بدء المراقبة الإلزاميَّة من جانب الشاباك. الخدمة تشمل تطبيقاً مفتوح الرّمز يتيح للمواطنات والمواطنين التّسجيل فيه لتعقب مواقعهن/هم عبر هواتفهن/هم.[33] يعمل التّطبيق على التحقق من تقاطعات سجل نظام التموضع العالمي (GPS) الموجود في الهواتف الخليويَّة للمصابات والمصابين وبياناتهن/هم لدى وزارة الصّحة. ثمّ ينبه التّطبيق المستخدم أو المستخدمة بعد وقتٍ قصيْر من مخالطته/ـا لشخصٍ مصابٍ بكوفيد-19 ويقدم له/ـا نصيحة بعزل نفسه/ـا. لكن أوقِّف برنامج الشاباك في كانون الأول/ ديسمبر/دجنبر 2020 ليظهر في نهاية المطاف أنه لا يُغطّي سوى سبعة بالمئة من عملية رصد المصابات والمصابين بكوفيد-19، لأن سائر المعلومات تنهمر من استبيانات وزارة الصّحة.[34] في الطريقتين المذكورتين ونظرًا لصعوبة تحديد التّقارب بين الهواتف، والأهم من ذلك، العوائق الماديّة مثل الجدران والأبواب بين المستخدمين والمستخدمات التي قد تحول دون الإرسال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الفحوص الإيجابيَّة وقد يُسفر عن المزيد المراقبة والتّجريم.[35]

"لم تتوانى العديد من السّلطات الإسرائيليّة عن تعقّب تحركات وسكنات النّاس بذريعة الاستجابة للجائحة، ومن هؤلاء المتعقبين أطرفٌ لدى وزارة الصّحة والمخابرات والشاباك"

أخيرًا ونتيجةً لجائحة كوفيد-19 أُغلقت مكاتب وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق؛ ممّا أسفر عن إشكال للفلسطينيين والفلسطينيات القاطنين والقاطنات في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة مِمن هم بحاجة للتحقّق من صلاحية تصاريحهم/هن للدخول إلى إسرائيل. أشارت إسرائيل على من ينطبق عليهم/هن الوصف السابق بأن يُحملوا تطبيقًا يُتيح للجيش الإسرائيلي الوصول إلى هواتفهم/هن الخليويَّة. تُتيح النّسخة الأولى من التطبيق المعروف بـ"المنسّق" للجيش الإسرائيلي تعقّب موقع الهاتف الخليويّ والوصول إلى أيّ إشعارات تصل لصحاب أو صاحبة الهاتف، وينطبق ذلك على الملفّات المحملة أو المحفوظة والكاميرا. لكن ولتثبيت التطبيق، يجب على المستخدمات والمستخدمين قبول البند التّالي: "يجوز لنا استخدام المعلومات التي نجمعها لأيّ غرض بما في ذلك لغاياتٍ أمنيَّة".[36] رداً على البنود التّوغليَّة للاتفاقية، قدم مركز الدفاع عن الفرد في حزيران/يونيو/جوان 2020 التماسًا إلى محكمة العدل العليّا بحجّة أن شروط الاستخدام "تشكل انتهاكًا صارخًا لحق المستخدمات والمستخدمين في الخصوصية والكرامة، وتتعارض مع القانون الإسرائيلي والقانون الدولي، وتطالب الفلسطينيات والفلسطينيين بالكشف عن المعلومات التي قد تعرضهم للخطر".[37] كشفت جهود المركز المقرونة بالضغط الذي مارسه ناشطون

وناشطات الحقوقّ الرقميّة وحقوقّ الإنسان، والتحقيق التكنولوجي الذي أُجري على التطبيق، عن المخاطر الأمنيّة والانتهاكات الحقوقيّة التي ينثني عليها التّطبيق؛ وعليه حُدِّث التّطبيق ولم يعد يُتيح الوصول إلى البيانات الخاصّة بالفلسطينيات والفلسطينيين.[38]

ونشر مركز حملة تقريرًا بشأن التّناقضات بين حملات التّوعية بجائحة كوفيد-19 التي أطلقتها وزارة الصّحة الإسرائيليّة بالعبريّة والعربيّة. وأظهر التّقرير أنّ عددَ المنشورات بالعبريّة أكثر بثلاثة أضعاف ممّا يُنشر بالعربيّة على شبكات التّواصل الاجتماعيّة. وثمَّة أخطاء كبيرة في المحتوى المكتوب بالعربيّة. كما أنّ تصميمات الإنفوغراف تحمل مقاربة استشراقيّة للصور المصممة لتمثيل المواطنين والمواطنات الفلسطينيين والفلسطينيات في إسرائيل. الأمر الذي أسفر عن انتشار معلوماتٍ مضلّلة ومزيّفة حول جائحة كوفيد-19 بالعربيَّة. وبات غياب المعلوماتٍ الموثوقة من وزارة الصحة والتي يعوّل عليها، خطرًا يُهدّد صحّة وسلامة المواطنات الفلسطينيات والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، كما ويُهدّد جهود مكافحة انتشار الفيروس.

موّجات الاعتقالات التي تشنّها السّلطة الإسرائيلية

لقد اعْتُقِل/ـت ناشطون وناشطاتٍ ومواطنون ومواطنات دون أيّ تُهمةٍ بذريعة "التّحريض على منصّات الإعلام الاجتماعيّ" بإشارةٍ يعتريها ما يعتريها من الغموض. ويأخذ الاعتقال شكل التّوقيف التّعسفي، الذي يُشير إلى "طبيعة الاعتقال التي في غيْر محلِها، وغيْر متوقعة، وغيْر عادلة، وغيْر متكافئة."[39] ومن جُملة المعتقلين والمعتقلات النّاشط رجا إغبارية من أم الفحم، الذي اعتُقل بذريعة "التّحريض" زعمته السّلطات الإسرائيليّة، بعد أن أسيء تفسير منشور كان قد نشره "واستخدم لاعتقاله وشل نشاطه السّياسي لما يناهز عامين"[40]. بعد سن قانون التحريض عام 2018، لم تنفك الحكومة الإسرائيليّة تُلاحق النّاشطات والنشطاء في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة بتهمة التحريض على الدولة. أُرجِئت مَحاكمة إغباريَّة مِرارًا وحالت دون مواصلته العمل. في نيسان/أبريل/أفريل 2021، أُدين جمعة رشق، من سكان مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين في القدس، بتهمة دعم منظمات "إرهابية" والتحريض على "العنف" عبر منصَّات الإعلام الاجتماعيّ. نصّت لائحة الاتهام على أنّه كان يدير حسابًا على فيسبوك أشاد بحركتي حماس والجبهة الشعبية وعبّر عن تعاطفه معهما.[41]

ترهيب النّاشطات والناشطين في صفوف المواطنات والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

تراقب وكالة المخابرات الإسرائيليّة، الشاباك، علاقات النّاشطات والناشطين في صفوف المواطنات والمواطنين الفلسطينيات والفلسطينيين في إسرائيل وترهيبهم إن كانت لديهن/هم صِلات أو صداقاتٍ على منصّات الإعلام الاجتماعي مع ناشطات وناشطين في العالم العربي. إذ يستخدم الشاباك هذه المعلومات لترهيب هؤلاء النّاشطات والناشطين، ويتهمهن/ـم بالتّحريض على الدّولة بغض النظر عن توفر دليلٌ على ذلك أم لا. وما زالت هذه الممارسة قائمة في عام 2021. يُذكر أن مؤسس مركز حملة ومديره التّنفيذي نديم ناشف استُدعي مؤخرًا للمثول أمام الشاباك بغرض الاستجواب، وطُرح عليه أسئلة حيال علاقاته بأشخاصٍ من العالم العربي. روى ناشف بأن "جُل التّحقيق كان بمثابة إنذار بأن هذه العلاقات تُعتبر خطيرة وقد تتسبب لي بالمشاكل."[42] مؤخرًا، في 25 كانون الثاني/يناير/جانفي، اعتُقِل النّاشط السّياسي المعروف مهند أبو غوش من منزله في حيفا على ذمة التحقيق بتهمة "التواصل مع عميل أجنبي".[43] كثيرًا ما تفتقر هذه الاتهامات لأي أساسٍ من الصّحة أو الأرضيَّة، إذ يمكن أن يكون "الأفراد" محط الشبهات أصدقاء أو صديقات أو أقارب أو حتّى مجرد معارف على منصَّات الإعلام الاجتماعيّ. بذات السّياق اعتقل الشاباك الناشط والكاتب مجد كيال من منزله في حيفا، وتم استجوابه من قبل السلطات حيال صلاته بـ "عملاء أجانب" في لبنان، بغض النظر عن ادعاءاته ضد هذه الاتهامات.[44]

حملات التّشويه

على مدار عقود، تعرّض المدافعون والمدافعات والناشطون والناشطات الحقوقيون/ات والمنظمات الفلسطينيّة الحقوقيّة للهجوم من الحكومة الإسرائيليّة التي عكفت على إسكاتهم على نحوٍ منهجي ونزع شرعيّتهم في محاولةٍ للسيطرة على الخطاب الخّاص بحقوق الإنسان وفلسطين بُغية تحقيق الأهداف الإسرائيليّة السياسيَّة غيْر المشروعة.[45] وشمل ذلك هجمات منسّقة كجزءٍ من حملةٍ تستهدف المدافعين والمدافعات والنشطاء والناشطات الحقوقيين والمنظمات الفلسطينيّة الحقوقيّة ونُفذت كجزء من نظام مؤسسي من قبل السلطة الإسرائيليّة والمنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة، والمتصيدون والمتصيدات عبر الإنترنت. إحدى الادعاءات الرئيسية التي تسوقها إسرائيل لتشويه الواقع عبر تشويه سمعة المدافعين والمدافعات والناشطين والناشطات الحقوقيين والمنظمات الفلسطينيّة الحقوقيّة هي وصفهم بأنهم "كياناتٍ إرهابيَّة" أو منظمات داعمة للإرهاب لنزع الشرعية عن عملهم المحوري في مضمار حقوق الإنسان. إلى جانب استخدام تعريف فضفاض وغامض لـ "الإرهاب"، فإن العديد من المزاعم التي طرحتها السلطة الإسرائيليّة مبنية على معلومات مضللة وتسعى سعيًّا حثيثًّا إلى استخلاص ارتباطات كاذبة لخطاب سياسي أو حقوقي مشروع مع ما تعتبره السلطة"إرهاباً".

" أفاد 44.4% من المشاركات والمشاركين أن منظماتهن/م تعرضت لحملات تشويه "

أسفرت الجهود التي تقودها السلطة الإسرائيليّة لتشويه سمعة المدافعين والمدافعات والناشطين والناشطات الحقوقيين والمنظمات الفلسطينيّة الحقوقيّة عن إلحاق ضررٍ حقيقي على المستويين الفردي والجماعي بالحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة للناشطات والناشطين والمنظمات الفلسطينيّة. وممّا يلفت الانتباه هو دأب إسرائيل على حرمان المدافعين والمدافعات الحقوقيين والمنظمات الحقوقيَّة عبر شنّ حملاتٍ عليهم من خلال استخدام المنصّات المتاحة عبر الإنترنت. إنّ مُحصّلة هذه الجهود الرَّاميّة لحرمان المنظمات الفلسطينيّة الحقوقيَّة من التّمويل والمنصَّات هو المزيدٌ من الهشاشة في أوصال الشّعب الفلسطيني، الذي لم يعد قادرًا على حماية حقوقه، فضلًا عن توطيده لاستمراريَّة التّوجهات العالميَّة لقضم الفضاء المتاح لحرية تعبير المدافعات والمدافعين والناشطات والناشطين الحقوقيين والمنظمات الحقوقيّة. في حين أن ما سبق يشكل هاجسًا خاصًّا للفلسطينيات والفلسطينيين، إلَّا أن هذا الواقع يُمكن قراءته كخطرٍ محدق ومسهمٍ بتقليص الفضاء الدّولي المتاح لمنظمات المجتمع المدني. ناهيك عن مواصلة إسكات المدافعات والمدافعين والناشطات والناشطين الحقوقيين والمنظمات الحقوقيَّة في العالم بأسره.

تنتهك إسرائيل واجبها القانوني في الحفاظ على النظام العام والقوانين السارية من خلال شن حملات تشهير على ناشطين وناشطات ومدافعين ومدافعات حقوقيين وحقوقيات ومنظمات فلسطينيّة حقوقيَّة. وإدراكًا لهذا التهديد، أرسلت دولة فلسطين رسائل إلى الأمينة العامة لخدمة العمل الخارجي الأوروبي، هيلغا ماريا شميد، في أيّار/مايو/ماي 2020، تدين محاولة السلطة الإسرائيليّة تشويه سمعة المدافعين والمدافعات الحقوقيين والحقوقيات الفلسطينيين والفلسطينيات والدوليين والدوليات وإسكات أصواتهم/ـن خلافًا وانتهاكًا للقانون الدّولي.[46] في البيان الصحفي المصاحب، شدّدت وزارة الشؤون الخارجية على أهمية الحفاظ على الدعم للمنظمات الفلسطينيّة والدوليّة التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، التي اعترفت بأن عملها ضروري للنهوض بعالميّة حقوق الإنسان والقانون الدّولي ومبدأ

المساءلة الدّولية داخل فلسطين.[47] في حين أنه قد لا تكون شركات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" (Facebook) و"غوغل" (Google) وغيرها مسؤولة عن إنتاج محتوى متعلق أو رامٍ لتشويه الحملات، فإن منصاتها تمكّن إسرائيل والمنظمات الحكوميّة الدّولية والجهات الفاعلة غير الحكومية والمتصيدين/ات من نشر معلومات مضللة تؤثر على الرأي العام وقد تُسفر عن انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان. يجب على الشرّكات المصنّفة على قوائم "الإرهاب" و"المنظمات الخطرة" و"المستخدمين والمستخدمات المشكوك فيهم" دعم المبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع التّمسّك بحظر التمييز. إنّ تمكين إسرائيل من إخضاع الفلسطينيين والفلسطينيات والسّيطرة عليهم/هن يؤدي إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأرض، عبر جُملة من السّبل منها الاعتقال التّعسفي ومضايقة وترهيب المدافعات والمدافعين والنشطات والناشطين الحقوقيّات والحقوقيين والمنظمات الحقوقيّة، الأمر الذي قد يجعل الشركات أيضًا ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان المنهجيّة والمتفشيّة بحق الشّعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية.

بالنظر إلى الأدبيات المكثفة والأدلة على حملات التشهير عبر الإنترنت في السياق الفلسطيني، استجوب استطلاع المنظمات الحقوقيّة المشاركات والمشاركين حيال إذا كانت منظماتهن/هم قد تعرضت لحملات تشويه عبر الإنترنت. كما يتضح من الرسم البياني أدناه، فقد أكد 55.6% من المشاركات والمشاركين أنّ منظماتهن/هم لم تُشن عليها حملات تشويه عبر الإنترنت، بينما أفاد 44.4% منهن/م أن منظماتهن/م تعرضت لحملات تشويه..

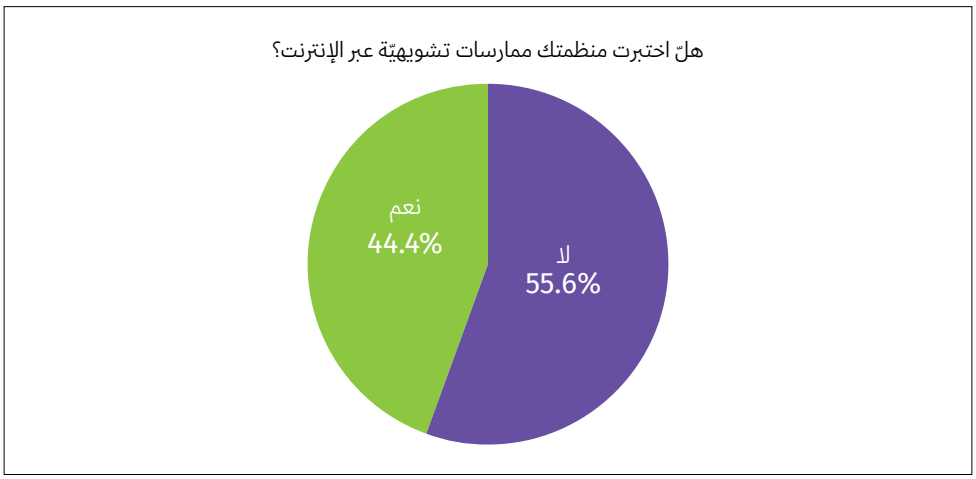

نتائج استطلاع المنظمات الحقوقيّة: نواحي حملات التّشويه على الإنترنت 2020

عند سؤال أولئك الذين تعرضوا للتشهير عبر الإنترنت هذا العام، كان من الواضح أنه على الرغم من أن الغَالِبِيَّة نفت تعرّض منظماتها لحملات تشويه، إلَّا أن الفئة التي أشارت لتعرض منظماتهن/م،أشاروا أن هذه الحملات استهدفت المنظمات على المستويين التنّظيمي والشّخصي. أظهرت بعض الإجابات عن بعض الأسئلة المفتوحة في الاستطلاع إلى أن حملات التّشويه على الصعيدين التّنظيمي والشّخصي قادتها جهاتٍ مثل NGO Monitor، التي ادعى ممثلوها وممثلاتها المستطلعون والمستطلعات بأنها لم تهاجم منظمات فلسطينيّة غيْر حكوميَّة فقط عبر نشر تقارير بشأن عملها التنظيمي، بل تعدَّى ذلك ليشمل نشر المعلومات الشخصيَّة ومعلومات الاتصال الخاصَّة بالطواقم العاملة في هذه المنظمات. بعد ذلك تُوظّف هذه المعلومات على يد جماعاتٍ داعمةٍ للصهيونيَّة لاستهداف الأفراد والمنظمات بُغية تشويه

سمعة عملهم وسمعة العاملين والعاملات في هذه المنظمات. تشمل قائمة الأدوات الرئيسية المستخدمة في حملات التّشويه التي مر بها المستطلعون والمستطلعات منشوراتٍ على منصّة "تويتر" (Twitter)، و"فيسبوك" (Facebook)، عدا عن نشر التّقارير والمقالات.

ربما يمكن رؤية واحدة من أهم هذه المحاولات لتشويه سمعة العديد من المشاركين والمشاركات في الاستطلاع لهذا العام في تقرير أيّار/مايو/ماي، "الاعتداء القانوني: كيف وظّفت المحكمة الجنائية الدوليّة كسلاح في وجه الولايات المتّحدة وإسرائيل"، نشره مركز القدس للشؤون العامة. "التّقرير الذي كتبه المدير العام السّابق لوزارة الشّؤون الإستراتيجيّة الإسرائيليّة، والأمين العام السّابق للمؤتمر اليهودي العالمي، هو أحدث الجهود المكرّسة في حملة تشويه طويلة الأمد على المجتمع المدني الفلسطيني من قبل وزارة الشّؤون الاستراتيجيّة وجهات إسرائيليّة غير حكوميّة أخرى منحازة. ويستهدف بشكل محدد مؤسسة الحق وكادرها وشركائها في سعيهم لتحقيق العدالة والمساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الدّولية المرتكبة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة بحق السّكان الفلسطينيين المحميين".[48] يتجسّد نقد محاولة التشويه هذه في اعتمادها إلى حدٍ كبير على إعادة صياغة التشهير المبكر وتقديم القليل من حيث المحتوى؛ ممّا يوضح أن هدفها الوحيد هو الرّد على جهود المناصرة الجماعية الأخيرة التي تجترحها مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إضافة لمركز الميزان ومؤسسة الضمير والموجهة للمحكمة الجنائية الدّولية والتّحقيق الجنائي المستقبلي في الوضع القائم في دولة فلسطين.[49]

السّلطة الفلسطينيّة

لِفهمٍ أفضل للمشهد الرّقمي تحت السّلطة الفلسطينيّة في عام 2020، ينبغي علينا أولاً استكشاف تطوّر وتنفيذ قانون الجّرائم الإلكترونية. سُنّ القانون للمرة الأولى سِرًّا في تمُّوز/يوليو/جويلية من عام 2017؛ لِيُصبح وفقًا لِبعض الخبراء والخبيرات القانونيين والقانونيات أخطر التّشريعات المقرَّة بما يتعلّق بحريّة التّعبير والرأي، والحقوق الرّقميَّة، والحقّ بالخصوصيّة في تاريخ السّلطة الفلسطينيّة،[50] لكن وجرّاء ما لقيه من ردود فعل سلبيَّة وأمام ما كيل من ضغوطٍ على الحكومة رُوجع القانون في عام 2018. رغم حلقات النّقاش العديدة بين المجتمع المدني والحكومة حيال تنقيح القانون، لم تنفك النّسخة الحاليَّة من القرار بقانون لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونيَّة تنتهك القانون الأساسي والاتفاقات والمعايير الدّوليَّة، بالذّات حريّة الرأي والخصوصيَّة.[51] خلال السّنين القليلة التي مرّت مُنذ تشريع القانون، اعتُقِل العديد من الصحفيّات والصحفيين وناشطات وناشطي الإعلام الاجتماعي، ناهيك عن ما أُغلق من مواقع إلكترونيَّة.[52] وعليه وفي ظل بيئة مكبّلة كهذه ليس عجيباً أن تمضي السّلطة الفلسطينيّة بفرض القيود على مواطناتها ومواطنيها إلى حدٍ ما خاصَّة إزاء التهديدات المستجدة النّاجمة عن الجائحة العالميَّة.

أُعْلنت حالة الطّوارئ في الأرض الفلسطينيّة المحتلَّة في أوائل آذار/مارس 2020 لشهر بغرض مواجهة الجائحة والحد من تفشّيها.[53] وما أن بلغت المدَّة المعلنة منتصفها حتَّى سُنّ قرار بقانون رقم (7) لسنة 2020 بشأن حالة الطّوارئ، الذي أقر عقوباتٍ بحقّ كلّ من ينتهك أو يخالف القرارات، والتّعليمات، والتّدابير، والإجراءات المتخذة من جهات الاختصاص لتحقيق غايات إعلان حالة الطّوارئ،[54] وشملت العقوبات بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامات ماليّة دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.[55] بينما يحاجج المسؤولون والمسؤولات بأن القانون صُمّم لصون الصّحة العامّة، ما زال القلق يساور العديد من الناشطين والناشطات الحقوقيين والحقوقيات حيال صيغة القانون الفضفاضة وغيْر منضبطة المعالم. عدا عن تداعياته على حماية الحقوق الرّقميَّة والحق في الخصوصيَّة. تنصّ الفقرة الثّالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور على حظر غير الجهات المخولة قانونًا بذلك إصدار أي تصريحات أو بيانات تتعلّق

بحالة الطوارئ، أو إشاعة أخبارٍ تتعلق بها دون أن تستند في ذلك إلى مصدرٍ رسمي بأي شكلٍ كان.[56] كذلك تنص الفقرة السّابعة من نفس المادة على ما يلي: "كل من يرتكب أي جريمة ضد النظام العام والسلم والاستقرار الأهليين أثناء حالة الطوارئ، يعاقب بالحد الأقصى من العقوبة المنصوص عليها قانونًا". مِمّا يشرّع الباب على مصراعيه لتجريم ومعاقبة النَّاس يُمنة ويُسرة.[57] وزاد التّجريم من وطأة التأثير السّلبي وثقافة الخوف المساورة للتعبير عن الرأي وانتقاد أداء وعمل السلطة. أسفر ذلك عن تقييد حريَّة النّاس الرّقميَّة ومنعهم من نشر أيّ محتوى ذي صلة بحالة الطّوارئ؛ أمَّا النتيجة فجاءت بصورة تمكّن العديد من قوى الأمن الفلسطينيّة من اعتقال النّاس وانتهاك حقوقهم/هن الرّقميَّة لنشرهم/هن محتويات ذات صلة بالجائحة.[58]

"لا يقتصر القرار بقانونٍ بشأن الطوارئ على تجريم مشاركة الأخبار المزيّفة، بل الدّقيقة أيضًا ما لم تكن مأخوذة عن مصدرٍ رسميّ"

لذا ورغم أن ما سبق غيْر مُعرَّف أو منصوص عليه في قوانين العقوبات السّارية أو النّظام التّشريعي الفلسطيني بالإضافة للمخاوف القانونيَّة الكبيرة حيال دستورية ذلك القانون، فإن إنفاذه يمنح السلطة فرصتها لتقييد المحتوى الرّقمي وتجريمه.[59] في الواقع، يُنظر لتشريعات الطّوارئ على أنّها إخفاق السّلطات في تطبيق قوانينها الاعتيادية، التي ينبغي ألّا تكون مبررًّا لإصدار تشريعاتٍ طارئة غيْر دستوريَّة. ولا يقتصر القرار بقانون بشأن الطوارئ على تجريم مشاركة الأخبار المزيّفة، بل الدّقيقة أيضًا ما لم تكن مأخوذة عن مصدرٍ رسميّ. وعليه، أضحت الأخبار الرّسميّة بشأن الجائحة على مختلِف الأصعدة وتداعياتها الصّحيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والنّفسيَّة هي المهيمنة والمالكة للسرديَّة الحصريَّة غيْر الخاضعة للتباعات والعقوبات المنصوص عليها بالقانون الإشكالي. ما يُحرم الناس حقوقهم/ـن الدّستوريَّة والطّبيعيَّة في الانتقاد والإشراف على أداء السّلطات في مواجهة الجائحة.

تسريب البيانات والمعلومات الطّبيّة

صرّحت وزيرة الصّحة الفلسطينيّة مي كيلة يوم 30 أيلول/سبتمبر/شتنبر عبر الصّفحة الرّسميَّة للوزارة على منصّة منصة "فيسبوك" (Facebook) بأنّ خصوصيّة كافّة المرضى الفلسطينيين والفلسطينيات خط أحمر، بالذّات المصابات والمصابين بكوفيد-19.[60] لكن ومُنذ بداية الجائحة، شهدنا انتهاكات متواصلة لخصوصيّة المرضى، لا سيما على يد وزارة الصّحة والسّلطة الفلسطينيّة. على وجه التحديد، واصلت البلديات في المدن، والبلدات، والمجالس القروية في القرى بإصدار "قوائم" بالأسماء الكاملة للمواطنين والمواطنات الذين/اللاتي ثبتت إصابتهم /ـن بالفيروس. في إحدى الحالات، نشرت بلديّة حوّارة جنوب محافظة نابلس بيانًا عامًا على صفحتها في فيسبوك، كادت أن تهدد الناس بنشر معلوماتهم الطبية للجمهور على منصات التواصل الاجتماعي، إذا لم يلتزم من ثبتت إصابته بالحجر الصحي.[61]

ومن الغريب أنّ كافّة فحوص كورونا التي تجريها وزارة الصّحة الفلسطينيّة وترصدها، تُنشر نتائجها على البوابة الإلكترونيَّة الخاصَّة بجائحة كوفيد-19، وهي عبارة عن موقع إلكتروني يُتيح للمواطنات والمواطنين معاينة نتائج فحوصهن/ـم بإدخال رقم هويّاتهن/ـم.[62] أثارت هذه المنصَّة العديد من المخاوف في صفوف المواطنات والمواطنين الفلسطينيات والفلسطينيين، إذْ يُمكن لأي شخص بحوزته رقم هويّة شخص آخر الاطلاع على نتائج فحص أو فحوص ذاك الشّخص. بعبارة أخرى رقم بطاقة الهويَّة الشّخصيَّة لا يفي لحماية وصون بيانات النّاس الطّبيّة. نذكر هنا حادثة المتحدث الرّسمي إبراهيم ملحم الذي سُرِّب

رقم بطاقة هويّته الشخصيّ في آذار/مارس 2021؛ مِمّا مكّن العديد ممن اطلعوا/اطلعن على المعلومة المسرّبة الوصول إلى نتائج فحوص كوفيد-19 التي خضع لها ملحم منذ أوائل عام 2020.[63]

في ندوة نظمها مركز حملة يوم 29 آذار/مارس 2021 بواسطة تقنية وِيبنار ضمن فعاليات منتدى فلسطين للنشاط الرّقمي، صرّح الدّكتور وسام صبيحات مسؤول ملف كورونا في شمال الضفة الغربية المحتلّة أنّ وزارة الصحة "ملتزمة" بحماية خصوصية وسريّة المعلومات لجميع المرضى. وأنها اتخذت تدابير عدّة لمكافحة محاولات تسريب هذه المعلومات. وضع صبيحات هذه التسريبات ضمن إطار "التّحديات" التي تواجهها الوزارة ولا تُساهم بها، وذكر أن "هذه التسريبات يقودها مجموعات وأفراد يسعون إلى إثارة الخوف والذعر الجماعي"، وأنّ جزءًا من عمل الوزارة كان وما يزال، "مكافحة هذه الممارسات بالتعاون مع رؤساء البلديات وقوى الأمن".[64]

وعندما طُلب منه تحديد الطرق التي تنتهجها الوزارة لحفظ البيانات الطبية المتعلقة بفيروس كورونا، وتحديد الجهات التي يمكنها الوصول إليها، أوضح صبيحات أنّ جميع المعلومات المتعلقة بالوباء (التي تصل إلى 10 حقول من البيانات، بما في ذلك أسماء المرضى، ومعلومات الاتصال خاصتهم/ـن، ونتائج الفحوص، وأسماء الأطباء والطبيبات الذين واللواتي يجرون /يجرين الاختبار، إلخ.) تُحفظ في قاعدة بيانات تسمى المرصد، وهي منصَّة طورتها وزارة الصحة بالتشارك ومنظمة الصحة العالمية ومعهد الصحة النرويجي ولا يُخول بالوصول إليها إلّا موظفين وموظفات محددين/ات في الوزارة تُناط بهم/ـن مهمة إدخال هذه البيانات ورصدها متابعتها. ثُم أرفد صبيحات بأنه يُخوّل للعاملات والعاملين لدى المستشفيات والعيادات العامة الوصول جزئياً إلى قوائم المرضى ونتائج فحوصهم/ـن، في المقابل يُحظر عليهن/ـم مشاركة هذه المعلومات، لكن ورغم ما قاله صبيحات، تواصلت التّسريبات بالتدفق في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. على سبيل المثال، قبل أسبوع فقط من مقابلة صبيحات، تحديدًا في 14 آذار/مارس 2021، أصدرت بلدية سلواد شمال رام الله، بيانًا عامًا أعلنت فيه أنه "بناءً على مطالبة أهالي البلدة بإعادة نشر أسماء المصابين، وبعد التشاور بين بلدية سلواد ومؤسسات البلدة وحركة فتح" ستقوم البلدية البدء في نشر أسماء المرضى الذين ثبتت إصابتهم/هن بفيروس كورونا "وذلك للحد من المخالطة مع المصابين ولمنع تفشي الفايروس والحفاظ على سلامة مجتمعنا وأهلنا."[65]

لعل الأكثر لفتًا للنظر هو فحوى بيان كانت قد نشرته بلديّة دير دبوان شرق رام الله، وضمنته قائمةً بأسماء المرضى مع الإشارة إلى أن وزارة الصّحة هي من أرسل إليها هذه المعلومات. وجاء في نص البيان إنه: "بناءً على طلب أهالي البلدة وحرصاً منا على سلامة المواطنين، وتجنباً للمخالطة وانتشار مرض فايروس كورونا، ننشر لكم أسماء المصابين بالأمس واليوم، حسب ما ورد لنا من وزارة الصحة الفلسطينيّة."[66] على ذات الغرار نشرت بلديّة سبسطية يوم 16 آذار/مارس على صفحتها على منصّة الفيسبوك نسخة ممسوحة عن بيانٍ رسميّ تُعلن في طيّه عن نيتها بالبدء عن الإعلان عن أسماء المرضى بالتنسيق مع "الجهات الرسميَّة".[67]

موّجات الاعتقالات التي تشنّها السّلطة الفلسطينيّة

شهد العام 2020 إصدار الرئيس محمود عبّاس جُملة من القرارات بقانون ذات الأثر على الحريَّة الرّقميّة للفلسطينيات والفلسطينيين، وتحد من حريتي الرأي والتعبير لا سيما على المنصّات على الإنترنت. تباعًا اعتقل العديد بدءًا من المعارضات والمعارضين، والناشطات والناشطين، والفنانات والفنانين تحت غطاء تُهمة "تهديد السّلم الأهلي" في حين لم يفعل المعتقلون والمعتقلات ما يزيد على ممارسة حقهم/ـن في التّعبير عن آراءهم/ـن المتمايزة عن تلك المتبناة من السلطة ومسؤوليها ومسؤولاتها. وفقاً لمؤسسة الحق، ثمّة 24 حالة اعتقال على يد قوى الأمن الفلسطينيّة مرتبطة بمنشوراتٍ على منصّات الإعلام الاجتماعيّ.

يتصل بعض هذه الحالات بانتقاداتٍ لمسؤولين ومسؤولات منذ مطلع عام 2020. شهد الخامس من آذار/مارس اقتحام قوى الأمن الفلسطينيّة لمنزل القيادي في حركة فتح حسام خضر في مخيّم بلاطة للاجئين واللاجئات الفلسطينيين والفلسطينيات بتهمة انتقاده لرئيس الحكومة الفلسطينيّة محمود عبّاس إزاء موقف الأخير من إضراب الأطباء آنذاك. وثقّت مؤسسة الحق أن 20 فردًا من قوى الأمن اقتحموا منزل خضر وضربوه ببندقية كلاشينكوف وأشكالًا أخرى من العنف الجسدي. كما تم اعتقال الطبيب عميد مسعود من بلدة حوّارة جنوب نابلس؛ لنشره تعليقًا على صفحته على الفيسبوك بشأن إضراب الأطباء بالإضافة لنقد رئيس السلطة الفلسطينيّة محمود عبّاس وأبنائه.

"وفقاً لمؤسسة الحق، ثمّة 24 حالة اعتقال على يد قوى الأمن الفلسطينيّة مرتبطة بمنشوراتٍ على منصّات الإعلام الاجتماعيّ"

طالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ومقره جنيف بالإفراج عن النّاشط أحمد الخواجة الذي اعْتُقل في 29 نيسان/أبريل/أفريل لتعليقه على صفحة الفيسبوك الخاصة بمُحَافِظة رام الله د. ليلى غنام ليعبر عن استغرابه حيال إغلاق المساجد في حين يُسمح بإقامة الاحتفالات بعيد الفصح خلال أزمة الجائحة. اتُهم الخواجة بإثارة "النّعرات الطّائفيَّة" دون اتهام رسمي وواضح. إضافة لما سبق، وثقت مُؤسَّسة الحق يوم 12 نيسان/أبريل/أفريل اعتقال ثلاثة ناشطين، منهم رائد مرابعة من قبل محافظ قلقيلية جرَّاء منشورات على صفحات على الفيسبوك بشأن الجائحة والعمّال والعاملات الفلسطينيين والفلسطينيات في إسرائيل. يُضاف لما سبق توثيق اعتقال الممثل الفلسطيني عبد الرحمن ظاهر على يد قوى الأمن الفلسطينيّة، الذي اتُهم بتهديد "السّلم الأهلي" إثر نشر محتوى على الفيسبوك ينتقد رد فعل السلطة الفلسطينيّة على اتفاقات التطبيع بين دولٍ عربيّة وإسرائيل.

كما سُجّل عددٌ من الاعتقالات لمواطنين ومواطناتٍ في بعض المدن نتيجة مشاركة أخبارٍ مضللة على منصّات التّواصل الاجتماعيّة أثناء الوباء، علمًا أنها كانت قد نشرتها جهات رسميّة عبر الإعلام. إن استنطاق كافةِ هذه الحالات إنما يُشير بوضوح إلى أن موجة الاعتقالات أعقبت التعبير عن آراء أقل توافقًا مع أداء وممارسات المسؤولين والمسؤولاتً ، يُبرهن على وجود مشكلة ملحّة تتلخص بالحدّ من حريّة التعبير والرّأي السّياسي في فلسطين.

سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة (حماس)

في قطاع غزَّة، مضى الحصار الإسرائيلي والإغلاقات التي قرعت عامها الثالث عشر بالحدّ من حركة النّاس والبضائع من القطاع وإليه. كذلك الحال أيضًا بالنسبة للوصول والحصول على الخدمات الأساسيّة، والكهرباء، والوقود، والتّوريدات الطّبيَّة داخل القطاع.[68] في خضم تعثر عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس، واصلت السّلطة الفلسطينيّة إنفاذ تدابير عقابيّة على أهالي القطاع من خلال خفض رواتب الموظفات والموظفين العموميات والعموميين وإجبارهن/م على التقاعد المبكر، الأمر الذي أسفر عن اِشتباكٍ اجتماعي وسياسي من سكان غزة.[69] من جهة أخرى، لم تنفك سلطات حماس في غزّة تعتقل أعضاء وعضوات حركة فتح وآخرين. كما وردت أنباء عديدة عن إساءة معاملة المعتقلين والمعتقلات.[70]

في هذه البيئة المكبلة ليس غريباً التقييد الكبير على الحقوق المدنيَّة لأهالي قطاع غزّة.[71] إنّ استمرار الاتكاء على المادة 262 من قانون العقوبات لعام 1963 بشأن "إساءة استخدام التكنولوجيا" أسفر عن قيودٍ غيْر مبررة على حرية التعبير رغم ما ثَبُت لاحقًا بأنّ المادة المذكورة تنتهك نص وروح المادة 17 من العهد الدّولي

الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسية.[72] زيادة على ذلك، فإن تبني حكومة حماس لهذا التعديل يتعارض مع واجبها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ أنّه يجرّم الخطاب عبر الإنترنت الذي يثبت أنه يروج أو ينشر محتوى "غير لائق"، أو "خادش للحياء العام"، أو "تحريضي". توظّف حماس تهمة "خدش الحياء" أو "الخروج عن اللياقة" بكل ما تنطوي عليه من صيغة مبهمة لإسكات أي أصوات عامّة تنتقد المسؤولين والمسؤولات الحكوميين والحكوميّات، أو ممارسات الحوكمة، أو السّياسات الحكوميّة أو كل ما سبق.[73]

"توظّف حماس تهمة "خدش الحياء" أو "الخروج عن اللياقة" بكل ما تنطوي عليه من صيغة مبهمة لإسكات أي أصوات عامّة تنتقد المسؤولين والمسؤولات الحكوميين والحكوميّات، أو ممارسات الحوكمة، أو السّياسات الحكوميّة أو كل ما سبق"

موّجات الاعتقالات التي تشنّها سلطة الأمر الواقع (حماس)

شهد عام 2020 عدداً من الاعتقالات في غزّة بتهم متنوعة بحق صحفيين وصحفيات، ونشطاء والناشطين، وآخرين وأخريات انتقدوا/انتقدن حماس وإجراءاتها السّياسية وسياساتها.

اعتقلت أجهزة الأمن في قطاع غزّة الكاتب والناقد عبد الله أبو شرخ لانتقاده حماس على منصّات الإعلام الاجتماعيّ. واتُهم أبو شرخ بإساءة استخدام الوسائل التكنولوجيّة وإشاعة الشائعات. وما أن مضى أسبوع، حتى اعتُقل رسّام الكاريكاتير والناشط الشاب إسماعيل البزم في مخيم جباليا على خلفيّة نشر رسوم كاركتوريّة بشأن حادثة اعتقال أبو شرخ. على ذات الغرار، حققت أجهزة الأمن التّابعة لحماس مع النّاشط الرّقمي شوكت أبو عافية على خلفية التحريض بهدف افتعال الشغب وتعرّض للتعذيب على مدار خمس ساعات من التّحقيق. تعرض أبو عافية للضرب وعصب العينين، وأبلغ أنه أصيب بفيروس كوفيد - 19 عبر عِصَابَةٌ العينين وقيد اليدين التي استخدمتها أجهزة الأمن التّابعة لحماس خلال التّحقيق مع العديد من المعتقلين والمعتقلات.

وخلال الجائحة، كان أي نقد لظروف معيشة أهالي القطاع أو لكيفية معالجة حماس للوضع في القطاع سببًا لاعتقال الكثير من النّاس. و. ف. (اسم مخفي) لأحد ساكني القطاع الذين اتهموا بإساءة استخدام التكنولوجيا نتيجة انتقادهم/هن لحالة الحجر في القطاع وتشبيهها بمعتقل غوانتانامو، على ذات المنوال وفي ذات المدينة كِيل الاتهام ذاته بحق المواطن محمد صقر لانتقاده حماس على صفحته على الفيسبوك. ومن خان يونس اِحْتُجِزت الصحفيّة سالي أبو حطب وزميلها محمد نصّار لتغطيتهما أخبارًا عن أثر جائحة كوفيد-19 على الأسواق المحليَّة.

بالمثل اِعْتُقل رامي أمان وناشطات ونشطاء وأعضاء وعضوات آخرون وأخريات في التّحالف من أجل السلام في الشّرق الأوسط لمشاركتهم/ـن في محادثة فيديو عبر منصّة "زوم" (Zoom) موجّهة لمخاطبة الإسرائيليين والإسرائيليات عن الحياة في قطاع غزّة. اتُّهم المعتقلون بعقد أنشطة "تطبيعيَّة" (فعاليات تتم بالتّعاون مع إسرائيليين وإسرائيليات غيْر متجذرين في الممارسات القمعيَّة التي تمارسها السلطة الإسرائيليّة بحقّ الفلسطينيين والفلسطينيات). زيادة على ذلك، اتهمت وزارة التربيّة والتّعليم الصحفيين منتهى نجّار وطارق إسحق بكتابة تقرير زائف، ولذات السّبب اعتقلت القوى الأمنيَّة التّابعة لحماس الصّحافي أسامة الكحلوت من دير البلح.

الشَّركات التّكنولوجيَّة

شهد العالم في عام 2020 ما لم يشهده من قبل على صعيد تحوّل التفاعل الوجاهي إلى أشكال أخرى من التفاعل لما فرضه التَّباعد الاجتماعي والاعتماد على الوسائط الرّقميَّة. ومع ما فرضته الجائحة من تحولات وانتقال للتّعليم، والعمل، والتّجارة والأعمال إلى الفضاءات الرقمية، وجدنا أنفسنا بحاجةٍ أكبر لفهم آلية عمل الشّركات التّكنولوجيّة ومدى احترامها ومراعاتها لحقوق الإنسان لمستخدمي ومستخدمات خدماتها. وبالرغم من شيوع استخدام المنصّات الرّقميّة في مختلِف أنحاء العالم، إلا أنه ما زال هناك الكثير من الخلط حيال كيفيّة ضمان حماية وصون حقوق المستخدمات والمستخدمين في التّعبير. وبالرّغم من أنّ الوضع قد شهد تحسنًا، وغدونا نرى العديد من الشّركات تُفصح عن المزيد من سياساتها وممارساتها فيما يتعلّق بالخصوصيّة وحريّة التّعبير، لكن ما يزال هناك الكثير من المطلوب إنجازه من قبل هذه الشّركات كي تُحقق مسؤوليتها المتمثلة بحماية حقوق مستخدمي ومستخدمات خدماتها.[74]

"فيسبوك" (Facebook) كان الأكثر ممارسة للرقابة بنسبة 41.7%، تليه منصّة زوم بنسبة 25%، ثمّ تطبيق "واتساب" (WhatsApp) بنسبة 16.7%، و8.3% أشاروا/أشرن إلى أن الموقع الإلكتروني الخاص بمنظماتهن/هم قد لحقه شكل من أشكال الرّقابة أو بُلِّغ عنه، وبذات النسبة (أي 8.3%) أشارت مجموعة من المستطلعات والمستطلعين أن آراء منظماتهن/هم رُوقبت على مواقع إخبارية عديدة على الإنترنت"

كما الحكومات، حريٌ بالشّركات التّكنولوجيّة الخضوع إلى المساءلة عن دورها في حماية حقوق الإنسان، لا سِيّما في ظِل تعاظم ووضوح قدرة القطاع الخاص على انتهاك أو تعزيز الحريات المنصوص عليها في إطار حقوق الإنسان.[75] إدراكًا لذلك ، أقرّ مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة في عام 2011 بالإجماع المبادئ التوجيهيّة بشأن الأعمال التّجاريّة وحقوق الإنسان (المبادئ التّوجيهيَّة) - الأداة الدّوليّة الأولى التي تُلِزم الشّركات بمسؤوليّة احترام حقوق الإنسان.[76] وتُلزم المبادئ التّوجيهيّة الحكومات بإرساءِ سياساتٍ فُضلى، وقوانين، وتدابير إنفاذيّة للحيلولة دون انتهاك الشّركات لحقوق الإنسان؛ كما وينبغي للشركات الإحجام عن إلحاق الآثار الضرر بحقوق المستخدمين والمستخدمات، كما نصّت المبادئ على حق ضحايا انتهاكات الشّركات بالتعويض المُجدي.[77] كجزء من هذه المسؤولية، تحث المبادئ التّوجيهيّة الشرّكات على بذل العناية الواجبة لتحديد وإدارة آثارها السلبية على حقوق الإنسان.

منصَّات التواصل الاجتماعي

تُجسّدُ شركاتُ التواصل الاجتماعيّ على الإنترنت كُبرى قنوات الاتصال والتّواصل في العالم ومساحة يستخدمها غالبية الفلسطينيون والفلسطينيات.[78] شهدت السّنون الأخيرة على اِسْتمرار شيوع الأخبار المضللة، وخطاب الكراهيّة، والإرهاب على منصّات التواصل الاجتماعي، وتعرضت الشركات لضغوط متزايدة من الحكومات والمنظمات الحكوميّة الدّولية والمجتمع المدني والجمهور للحد من الآثار الضّارة لاستخدام وسائل الإعلام الاجتماعيّ. شملت هذه الجهود حملة مقاطعة الإعلانات على فيسبوك العالميّة التي انتشرت تحت وسم #StopTheHate، وصلت الحملة لمليار شخص وأدت إلى إقدام 1200 شركة أعمال ومنظمة غيْر ربحيّة على إزالة إعلاناتها على منصّات التواصل الاجتماعي.[79] يتسم هذا الأمر بتعقيد تصاعدي في السّياق الفلسطيني مع تعاظم التوثيق المحقق للتعاون القائم بين وحدات الأمن الإسرائيليّة ومنصّات التّواصل الاجتماعيّ مثل "فيسبوك" (Facebook)، و"واتساب" (WhatsApp)، و"تويتر" (Twitter). على الأرض كان مكتب المدعي العام الإسرائيلي ضالعًا في إدارة وحدة السّايبر خِلافًا للقانون

بُغية الرّقابة على المحتوى الفلسطيني ورصد ومتابعة حسابات الفلسطينيين والفلسطينيات على منصّات التواصل الاجتماعي. زيادة على ذلك، اعتقلت قوى الأمن الإسرائيليّة والسّلطة الفلسطينيّة 800 فلسطيني وفلسطينيّة باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي بسبب منشوراتهم/هن على منصّات التواصل الاجتماعي خاصّة على "فيسبوك".[80] إن إدراك الكم الهائل للطرق التي تؤثر بها سياسات وممارسات شركات التواصل الاجتماعي الرّئيسة على حقوق الإنسان، لا سيّما الحق في حريّة التّعبير وتكوين التّجمعات السّياسيّة، وفي ظل ضغط السلطات بما فيها السلطة الإسرائيليّة وجماعات الضغط المُتَنَفّذة، أدى إلى زيادة الضغط على هذه الشركات لتغيير سياساتها. لطالما أشار النّاشطون والناشطات الفلسطينيون والفلسطينيات، أن هذه الشّركات تشدد في رقابتها إلى حدٍّ إزالة محتوى النّاشطين والناشطات الحقوقيين والحقوقيات والصحفيين والصحفيات، وبالتالي عَكِفوا على شنّ حملات على الشّركات التّكنولوجيّة للمطالبة بوقف ممارساتها الرّقابيّة بحق الفلسطينيين والفلسطينيات.[81]

نتائج استطلاع المنظمات الحقوقيَّة: تصورات حيال الرّقابة على المحتويات المنشورة على الإنترنت وإزالتها في عام 2020.

لتعميق فهم مدى الرّقابة على الإنترنت التي استخدمت في البيئة الرّقمية الفلسطينيّة، سُئِلَ/ت المستطلعون والمستطلعات عن حجم إزالة المحتوى في عام 2020. كما يُوضّح الرّسم البياني أدناه، أشارت الغالبيّة العُظمى من المستطلعين، ونسبتها 41.2% إلى اختبارهم/ـن كمًّا مُتَوَسِّطًا من عمليات الإزالة للمحتوى، في حين اختبر من نسبتهم/ـن 35.3% العديد من وقائع محو للمحتويات. واعترافاً بأن هذه الردود تعكس بقدر أكبر التجارب الشخصية والتنظيمية لهؤلاء الخبراء والخبيرات المستطلعين/ات، فإنّ هذه النتائج مصمّمة لإتاحة نظرة ثاقبة في إدراك كيفية رؤية المستطلعات والمستطلعين للمخاطر الرّاهنة التي ينطوي عليها المضمون هذا العام.

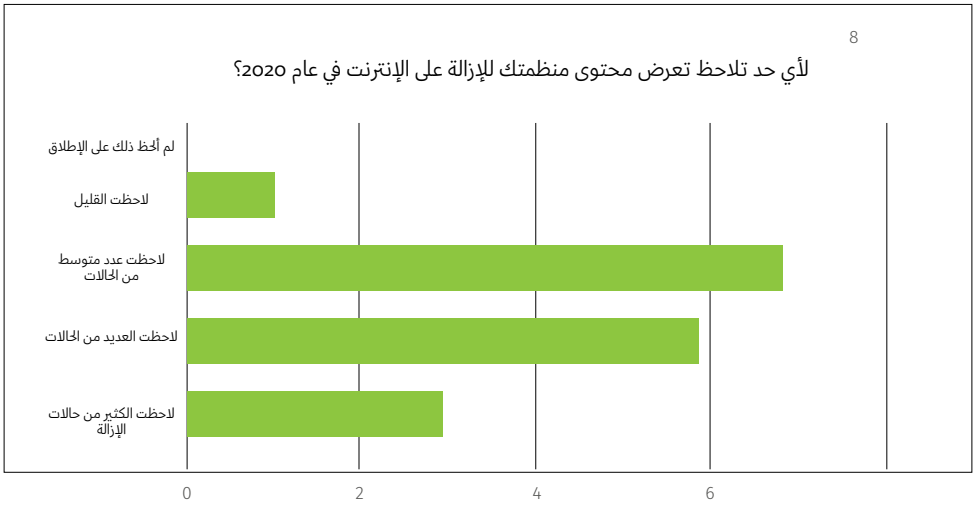

في حين سُئل/ـت المستطلعون والمستطلعات حيال أشكال عمليات إزالة المحتوى الشائعة بصفتهم/هن ممثلين وممثلات عن منظمات المجتمع المدني الرّائدة. أشارت الغالبيّة السّاحقة من الإجابات لأنّ أغلب المحتوى المستهدف بالإزالة والمحو هي منشورات ذات طّابع سّياسي. وتشارك هؤلاء الخبراء والخبيرات أيضًا أنّه بتعقبهم/هن لهذه الحالات وجدن/وا أن الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم اتهموا بالتحريض بموجب قضايا حركتها السلطة الإسرائيليّة، وتباينات بشأن تكدير السلم الأهلي أو العمل لإثارة الفتنة وشرخ الوحدة في الحالات المستهدفة من جانب السّلطة الفلسطينيّة في الضفة الغربية، أو سلطة أمر الواقع التي تُسيطر عليها حماس في قطاع غزّة.

وعندما سُئل/ت المستطلعون والمستطلعات عن تجارب منظماتهم/هن بالرقابة على محتوياتها، نجد وكما يُظِهر الرّسم البياني أدناه أنّ الغالبيّة العظمى ونسبتها 63.2% قد اختبروا شكلًا من أشكال الرقابة.

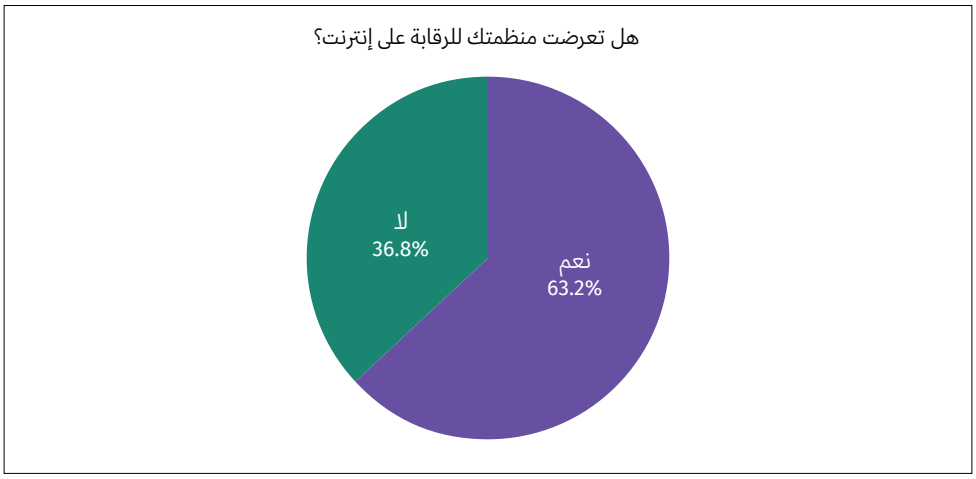

وعن إجابتهم/هن بشأن المنصّات التي عمدت لممارسة الرقابة على محتوى منظماتهم/هن، لم يكن غريبًا أن نرى منصتيّ "فيسبوك" (Facebook) و"زووم" (Zoom) وتطبيق "واتساب" (WhatsApp) في طليعة المنصّات المراقبة. وكما يتضح من الجدول أدناه، فيسبوك كان الأكثر ممارسة للرقابة بنسبة 41.7%، تليه منصّة "زووم" (Zoom) بنسبة 25%، ثمّ تطبيق "واتساب" (WhatsApp) بنسبة 16.7%، و8.3% أشاروا/أشرن إلى أن الموقع الإلكتروني الخاص بمنظماتهن/هم قد لحقه شكل من أشكال الرّقابة أو بُلِّغ عنه، وبذات النسبة (أي 8.3%) أشارت مجموعة من المستطلعات والمستطلعين أن آراء منظماتهن/هم رُوقبت على مواقع إخبارية عديدة على الإنترنت.

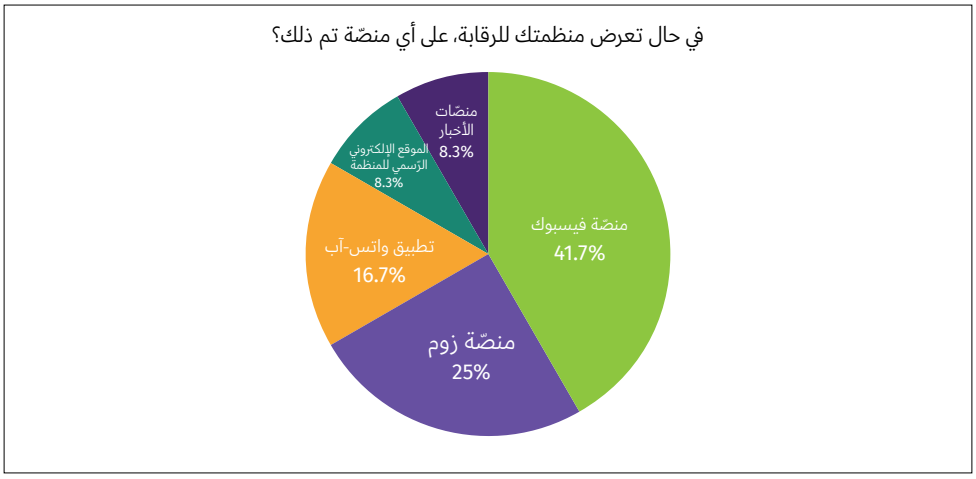

استنادًا إلى الحالات التي نوقشت سابقًا والتّوجهات في #هاشتاغ فلسطين لهذا العام، فمن الثّابت أنّ الرّقابة على الأصوات والسّرديّة الفلسطينيّة واسعة الانتشار والتفشي، ناهيك عن كونها مصدر قلق مركزي للناشطين والناشطات والمدافعين والمدافعات الحقوقيين والحقوقيات إلى جانب الصّحفيين والصحفيات. وفّر قسم الإجابات المفتوحة ضمن الاستطلاع نافذة لاستكشاف تضاؤل فضاء حريّة التّعبير،

حيث أشار/ت بعض المستطلعين والمستطلعات أنّ الصّحفيين والصّحفيات لا يتوقعون/يتوقعن أن تُحمى آرائهم من الرقابة أو الإزالة في حال الإشارة للاحتلال أو الصّهيونيّة كما هو الحال أيضًا بالمنشورات السّياسيّة التي تنتقد أيًّا من السّلطات الفلسطينيّة أو الإسرائيليّة. يُضاف لما سبق إعراب المنظمات عن شعورها بالتّقيّد الذي لا يقتصر على الرقابة على مواقعها الإلكترونيّة وصفحاتها على منصّات التواصل الاجتماعي ومحو محتوياتٍ عنها، بل وكما أشار/ت أحد/ى ممثلي/ات المنظمات الحقوقيّة الرائدة فإن "كل ما يصدر عن منظمتي تُخضعه قوّات الاحتلال الإسرائيلي للرقابة."[82]

منصّة "فيسبوك" (Facebook)

شهد عام 2020 حلقة أخرى من الرّقابة والتمييز المتواصل بحق الفلسطينيين والفلسطينيات على منصّة فيسبوك. كان العديد من هذه الانتهاكات مرتبطًا بسياسات وممارسات فيسبوك، لا سيّما تلك المتعلقة بخطاب الكراهية وقائمة "فيسبوك" (Facebook) الخاصّة بالأفراد والمنظمات الخطرة. وبحسب تقرير شفافية "فيسبوك" (Facebook)، تلقت المنصّة سبعة طلبات من السّلطات الفلسطينيّة للحصول على بيانات مستخدمين ومستخدمات بعينهم/هن في عام 2020؛ إلّا أنّ المنصّة لم تُقر أو تنفّذ أيًّا من هذه الطّلبات. كذلك وطبقًا للمعلومات المتوفرة من منصّة "فيسبوك" (Facebook)، فقد تلقت المنصّة 913 طلبًا من السّلطة الإسرائيليّة لمساعدتها في دعم وحدة السّايبر الإسرائيليّة، وشملت الطّلبات حذف أو حظر مواقع أو صفحات خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير/جانفي وحزيران/يونيو/جوان من العام 2020، ونفّذ الفيسبوك 81% من هذه الطّلبات.[83] في عام 2019، أفادت منصّة "فيسبوك" (Facebook) أنّ الحكومة الإسرائيليّة قدمت 1384 طلبًا للحصول على بيانات مستخدمين ومستخدمات، إلّا أنّ هذا الرّقم ليس شفافًا حيال ما إذا كان هناك تمييز بين المستخدمين والمستخدمات من مواطني ومواطنات دولة إسرائيل، أو إن كان يشمل الفلسطينيات والفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي وغيرهم/هن. وفقًا لمعطيات مكتب المدّعي العام الإسرائيلي، في عام 2019، قدّمت إسرائيل، عبر وحدة السّايبر الإسرائيليّة، 19606 طلبًا لشركات التواصل الاجتماعي توعز بإزالة محتوياتٍ بعينها.

"تلقت المنصّة 913 طلبًا من السّلطة الإسرائيليّة لمساعدتها في دعم وحدة السّايبر الإسرائيليّة، وشملت الطّلبات حذف أو حظر مواقع أو صفحات.....، ونفّذ الفيسبوك 81% من هذه الطّلبات"

شهد عام 2020 العديد من وقائع انتهاك حريّة التّعبير لفلسطينيين وفلسطينيات حتى وإن لم يكن جليًّا مدى تعارض تلك الحالات مع معايير مُجتمع منصّة "فيسبوك" (Facebook)، لكن وفي بعض الحالات كانت المنصّة تُعيد نشر المحتوى، إلّا أنّ عمليّة الاستجابة على الاعتراضات المثارة حيال ممارسات الإزالة تعد عملية بطيئة وتفتقر إلى المسوّغات المقنعة. من جُملة هذه الحالات، إزالة المنصّة منشورًا للفلسطينيّة الأمريكيّة نورا عريقات يتناول استشهاد ابن عمّها أحمد عريقات بذريعة أنّ المنشور ينتهك معايير مُجتمع منصّة فيسبوك النّاظم لحالات التّنمر والتّحرش، لكن وإثر عدة ضغوط لإعادة النّظر في القضيّة، أعادت المنصّة نشر المحتوى المُزال. وفي هذا السياق، من الجدير ذكر منشور بيلا حديد، نجمة عروض الأزياء، الذي نشرته على على منصّة "إنستغرام" (Instagram)، ومحتواه صورةً لجواز سفر والدها الأمريكي يُشير إلى أن فلسطين هي مسقط رأسه ومولده،[84] حيث ارتأت المنصّة إزالة المنشور بذريعة انتهاكه لمعايير مجتمعها. ردًا على الخطوة، بررت منصّة فيسبوك أنّ القرار يندرج في خانة سياستها الهادفة

لحمايّة مستخدماتها ومستخدميها عبر منعهن/هم من نشر أيّ معلوماتٍ خاصّة مثل أرقام جوازاتهن/هم على منصّة إنستغرام، إلّا أن رقم جواز والد حديد كان مغطى وغيْر ظاهر؛ وبالتالي ما من أساسٍ لحذف المحتوى، تباعًا أعادت منصّة فيسبوك نشر المحتوى وتواصلت مع المستخدمة حيال الواقعة.

في سياقٍ متصّل، ثمّة تقارير تتناول إجراءات رقابيّة تطال وتؤثر على منظماتٍ إعلاميّة فلسطينيّة؛ نشير هنا إلى حالة امتدت ما بين عاميّ 2019-2020، حين بلغ صفحة وكالة الترا فلسطين الإخباريّة بأنّ جُملةً من صورها ومقاطع الفيديو الإخباريّة الصّادرة عنها قد حُذِفت لانتهاكها معايير مجتمع المنصّة دون أدنى شرحٍ أو تفسير. على ذات الغرار وفي عام 2020 تحديدًا، وصل الصّفحة إشعارًا آخر بشأن إزالة مقطع فيديو كان قد نُشر عام 2017، إزاء هذه الخطوات، باشرت الترا فلسطين ممارسة شكل من أشكال الرّقابة الذّاتيّة لمحتواها وعكفت على نشر ونقل فيديوهاتها وصورها إلى منصّة "تويتر" (Twitter). في ذات العام، وصل الترا فلسطين إشعارًا بأن صفحتها على منصّة فيسبوك قد أُزيلت دون أيّ تفصيلٍ آخر. وتم إعادة الصفحة بعد ثلاثة أشهر. زيادة على ما سلف، عمدت منصّة "انستغرام" (Instagram) لحذف صفحة إذاعة الشّمس، وهي إذاعة رائدة في مدينة النّاصرة دونما أي مسوّغ واضح المعالم ولم تُعاد حتّى كتابة هذه السّطور.

حملة #فيسبوك_يُراقب_فلسطين

أعلنت منصّة فيسبوك أنها ستعكف على إزالة أي وكل محتوى يُنكر أو يُشوه الحقائق التّاريخيّة حيال المحرقة أو ما يُعرف بالهولوكوست ابتداءً من تِشرين الأول/أكتوبر 2020، حيث أن هذه المحتويات محمية بموجب التّعديل الأول في القانون الأمريكي،[85] وقد جاءت هذه الخطوة عقب نشر منصّة فيسبوك لدراسة أظهرت أنّ 25 بالمئة من الأمريكيين والأمريكيات يُنكرون وقوع المحرقة. على صعيدٍ متصل، باشرت المنصّة من فترة وجيزة بإزالة أيّ مجاز مناهض للساميّة حيال "حوكمة اليهود" مصنفة هذه المحتويات ضمن خانة "نظريات المؤامرة". وفي أحدث سياسات المنصّة وإثر إزالة مثل هذه المحتويات يُضاف رابط بدلًا من المحتوى المحذوف يُوجّه المستخدمات والمستخدمين إلى صفحة تضم معلومات عن الحادثة التّاريخيّة.[86]

الصّورة رقم 4: جُملة من مواد حملة #فيسبوك_يراقب_فلسطين

جدير بالذّكر أنّ القلق الذي يكتنف ممارسات "فيسبوك" (Facebook) الرّقابيّة على المحتوى الفلسطينيّ ليس جديداً ويعود لعدة سنوات. حيث بلغت هذه التّخوفات أوجها في أيلول/سبتمبر/شتنبر 2020 مع إطلاق مدافعاتٍ ومدافعين وناشطاتٍ وناشطين حقوقيات وحقوقيين حملة #فيسبوك_يراقب_فلسطين التي ما أن انطلقت حتّى غدت حملة كبيرة ولقيت دعمًا غزيرًا من مختلِف أصقاع العالم في مطلبها لرفع منصّة فيسبوك عدسة رقابتها عن المحتوى الفلسطيني.[87] بعيدًا عن الحملات، شهد عام 2020 تناميً لحلول إبداعية على يد مستخدماتٍ ومستخدمين فلسطينيين/ات للمنصّة في محاولةٍ للتصدي لخوارزميّات "فيسبوك" (Facebook) الرّقابيّة.[88] نذكر على ذلك الجهود التي بذلت في قضية الصحافي الفلسطيني هاني الشّعار، الذي أُشعر في تمُّوز/يوليو/جويلية 2020 بأنّ جُملةً من منشوراته عن جائحة كوفيد-19 تنتهك معايير مجتمع منصّة فيسبوك، الأمر الذي يسلّط الضّوء على اعتباطية الممارسات الرقابيّة، بالذّات عند اعتبار أن خطاب الكراهيّة بحق الفلسطينيات والفلسطينيين على منصّة فيسبوك لا يستدعي تمحيصًا وتعقّبًا مماثلًا.[89] لذا وللتصدي لهذه الممارسات شرع/ت المستخدمون والمستخدمات الفلسطينيات للمنصّة إعادة كتابة كلماتٍ عادةً ما تُثير حفيظة الخوارزميات الرّقابيّة الآليّة باستخدام رموز، وأرقام، وفراغات، أو حتّى بحروفٍ لاتينيّة.[90]

مجلس الإشراف على محتوى "فيسبوك" (Facebook)

شهد عام 2020 إنشاء شركة "فيسبوك" (Facebook) مجلسها للإشراف على المحتوى المنشور على منصّتها تحقيقًا لغاية "تعزيز التّعبير الحر عبر إعمال قراراتٍ مبدئيّةٍ ومستقلةٍ حيال المحتوى المنشور على المنصّة،" بُغية النّهوض بقدرة الشّركات على تلمُّس مسؤولياتها حيال حماية حقوق الإنسان وتنفيذ سياساتٍ سديدة في هذا الصّدد.[91] في بادئ الأمر، سرّت هذه الخطوة المدافعات والمدافعين الحقوقيات والحقوقيين، لكن ما أن اختير الأعضاء والعضوات العشرون الأوائل، حتّى ذاعت جُملة من التّخوفات إزاء قدرة هذه المجلس على صون استقلاله وحياديته. تحديدًا إنّ اختيار إيمي بالمور، المديرة العامّة السّابقة لدى وزارة العدل الإسرائيليّة والمسؤولة عن تأسيس وحدة السّايبر الإسرائيليّة، شكّل إرهاصةً جديدة لاستمرار العلاقة القويّة بين المنصّة والسلطة الإسرائيليّة. فبالنّظر إلى عملها السّابق، لا يُمكن القبول باعتبار هذه العضوة مستقلةً أو محايدة، وما أن أُعلن عن انتقاء بالمور حتّى سارع مركز حملة إلى جانب العديد من النّاشطات والناشطين الحقوقيات والحقوقيين لشنّ حملة #فيسبوك_يراقب_فلسطين.[92] شملت الحملة يومًا عالميًا للعمل مقرونًا بحملة على منصّات التواصل الاجتماعي وعريضة ضمّت أكثر من 25 ألف توقيع للمطالبة بإزالة بالمور من مجلس الإشراف،[93] فإن انتقاء الأخيرة لا يقتصر على التّقليل من شرعيّة المجلس، بل دفع بالكثير من النّاشطات والناشطين للنظر إلى هذه الخطوة كلعبة قوة توظفها منصة "فيسبوك" (Facebook)للفرار من إرساء لائحة ومساءلة دوليّة حقيقيّة.

منصّة "تويتر" (Twitter)

طبقًا لمعطيات مجموعة تطوعيّة راصدة لانتهاكات الحقوق الرّقميّة للفلسطينيين والفلسطينيات شهد تشرين الأول/أكتوبر إقدام منصّة "تويتر" على توقيف عشرات الحسابات لمستخدمات ومستخدمين فلسطينيات وفلسطينيين أو حساباتٍ داعمة للقضيّة الفلسطينيّة عقب يوم على نشر تقريرٍ صادرٍ عن وزارة إسرائيليّة يتحدث عن وجود حسابات "زائفة" على الإنترنت ناقدة لإسرائيل؛[94] ليأتي المسّوغ المنطقي من تويتر على تعليق الحسابات بأنّ الأخيرة "تُضخم نشر المعلومات"؛ ممّا يُشكّل انتهاكًا لشروط الخدمة. كما سبقت الإشارة، جاءت موجة التّوقيفات في أعقاب تقرير نشرته وزارة الشؤون الاستراتيجيّة الإسرائيليّة في سبعٍ وثلاثين صفحة حمل عنوان "التّلاعب بمنصّات الإعلام الاجتماعيّ: جهود نزع الشّرعيّة عن إسرائيل عبر السُّلوك الزائف على الإنترنت". يقدم التّقرير نتائج دراسةٍ لوزارة الشؤون الاستراتيجيّة شملت 250 حسابًا مشبوهًا على منصّة "تويتر" (Twitter)، تبيّن أن 170 حساباً أو قرابة 70% منها هي حسابات

زائفة تحاول النيل من إسرائيل ومناهضة جهودها بالإضافة للترويج لخطابٍ معادٍ لإسرائيل خلافًا لسياسة منصّة تويتر.[95] يشير التّقرير إلى أنه رغم مشروعيّة انتقاد إسرائيل كشكلٍ من أشكال حريّة التّعبير، إلّا أنّ "توظيف أدواتٍ تكنولوجيّة زائفة لخلق دعم كبير ظاهري لمثل هذا النّقد ليس بمشروع على منصّات التّواصل الاجتماعي."[96] أشارت الوزارة التي فحصت على 250 حسابًا على منصّة تويتر أن ما يناهز 70% من هذه الحسابات زائفة وتهدف لخلق مشاعر مناهضة لإسرائيل على الإنترنت بالإضافة للترويج لخطابٍ معادٍ لإسرائيل خلافًا لسياسة المنصّة،[97] وذكرت من بين هذه الأدوات هاشتاغين مثل #ICC4Israel و #ICCPalestine التي تُشير لضرورة تحرك المحكمة الجنائية الدّوليّة لمحاكمة إسرائيل، وهاشتاغ #StopAnnexation في إشارةٍ إلى إرجاء نية إسرائيل لضم الأرض الفلسطينيّة المحتلّة التي كان من المقرر تنفيذها في تمُّوز/يوليو/جويلية. يعتبر قرار تويتر بوقف الحسابات المذكورة في تقرير الحكومة الإسرائيليّة مؤشرًا خطيرًا على سرعة استجابة إدارة تويتر للطلبات الإسرائيليّة الرّسميّة بحق شعبٍ محتل؛ ممّا يُجسّد انتهاكًا جليًّا للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان التي من الحري بالمنصة تبنيها والتّمسك بها.

منصّة "تيك توك" (Tik-Tok)

تعرضت العديد من منصات التواصل الاجتماعي في السّنين الأخيرة لضغوط متزايدة لبذل المزيد من الجهد للتصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر الإنترنت، الأمر الذي دفع بمنصّة تِيك توك في حزيران/يونيو/جوان 2020 للانضمام إلى مدونة السلوك التّطوعيّة للاتحاد الأوروبي لمكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت.[98]

ولاحقاً لانضمام المنصّة بفترة وجيزة، تحديدًا في أيلول/سبتمبر/شتنبر 2020 عقد مسؤولون ومسؤولات إسرائيليون وإسرائيليات محادثاتٍ مع ممثلي وممثلات منصّة "تيك توك" (Tik-Tok) الرائجة في صفوف الأجيال الفلسطينيّة الناشئة على وجه الخصوص، وتمثّل هدف اللقاء إلى تمكين الحكومة الإسرائيليّة من رصد ما ينشره الفلسطينيون والفلسطينيات على المنصّة.[99] وركّز الاجتماع على حث المنصّة على معالجة المحتوى المعادي للساميّة والمحرض على العنف واتخاذ إجراءات للتصدي له. أسفرت هذه التّحركات في السّياق الفلسطيني إلى تمييز عام وقرارات إزالة غير عادلة لإسكات المحتوى الفلسطيني والعربي على المنصّة. على الرّغم من الحاجة الماسّة لوجود سياسات للحماية من المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، فإن تنفيذ هذه السّياسات ورصدها هو السبيل الوحيد لحماية حقوق الإنسان وصونها.

منصَّات المعلومات

بطاقات المعلومات التّابعة ل"جوجل" (Google)

دعا المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي منصّة "غوغل" (Google) للتحقق من المعلومات الواردة في بطاقات المعلومات التي تعرضها، أي تلك البطاقات التي تظهر للمستخدم والمستخدمة عندما ي/تبحث عن معلوماتٍ خاصّة بأشخاصٍ، أو أماكن، أو منظمات، إلخ، بالذّات تلك المتعلقة بالتّاريخ الفلسطيني. كذلك شدد حملة على ضرورة ضمان موضوعيّة وحياد المعلومات الواردة في هذه البطاقات درءًا لأي تحيّز للسرديّة الإسرائيليّة والتّرويج لها على حساب الحقائق التّاريخيّة التي تقوم عليها السّرديّة الفلسطينيّة.

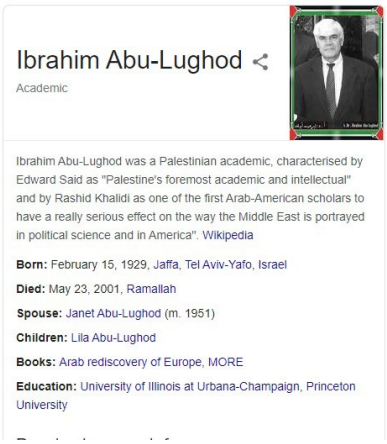

منصّة "كورا" (Quora)

شهد كانون الثاني/يناير/جانفي من عام 2020 حظر ريما نجار مريمان، الأستاذة المتقاعدة والمساهمة بمحتوى منصّة "كورا" (Quora) الخاص بالتّاريخ الفلسطيني، من المساهمة في قسم الأسئلة والأجوبة في المنصّة.[100] تقول الأستاذة المتقاعدة، وهي من أصل فلسطيني وتعيش في ولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية، إن كورا حذرتها على مر السنين من أن بعض منشوراتها كانت جدلية جدًا ومنطوية على افتراضات مثيرة للجدل أو انتهاكاتٍ لسياسة الموقع الخاص الخاصّة باللباقة والاحترام[101] (Be Nice, Be Respectful). قالت نجار إنها عملت مع مديري المحتوى لدى المنصّة لمعالجة مخاوفهم للسماح لها بالاستمرار في المساهمة في الموقع حتى أيّار/مايو/ماي، عندما تمت إزالتها نهائيًا. يُذكر أن نجار كانت قد أطلقت مع أستاذ زميل لها مساحة على منصّة "كورا" (Quora) لمناقشة قضايا تُهم الفلسطينيات والفلسطينيين. في هذه المرحلة، اعترضت نجار على حقيقة أن استخدامها لمصطلح "صهيونية" في منشوراتها على المنصّة كان ذا طابع ازدرائي ويصل إلى حد "خطاب الكراهية".[102] يُنظر إلى هذه الرقابة على أنها جزء من الانقسام المتصاعد في الأروقة الأكاديميّة الأمريكية الذي ينتج عنه تصنيف منشورات عن النكبة وفلسطين والصهيونية والاحتلال في خانة خطاب كراهية. جدير بالذكر أن هذه الممارسات لا تسفر عن إسكات الأصوات الفلسطينيّة فحسب، بل تضفي شرعية على المنشورات التي تكرس السّرديّة الإسرائيليّة، حيث أنها لا تتعرض لنفس القدر من التمحيص.

منصّات الفيديو

منصّة "يوتيوب" (Youtube)

"يوتيوب" (Youtube) هي منصّة أمريكيّة لمشاركة مقاطع الفيديو أبصرت النّور في شباط/فبراير/فيفري من عام 2005 اشترتها شركة غوغل في تِشرين الثاني/نوفمبر/نوفمبر/نونبر من عام 2006 لقاء 1.65 مليار دولار أمريكي. في عام 2019، بلغت إيرادات الشركة 136.819 مليار دولار أمريكي،[103] لتغدو إحدى أكبر الشركات إيرادًا في العالم. مع كل دقيقة يتم تحميل ما يقارب 500 ساعة من مقاطع الفيديو على منصّة يوتيوب. وشهد عام 2019 نمو عدد قنوات المنصّة بنسبة 27%، أي أكثر من 37 مليون قناة.[104] ومع تزايد شعبيّة محتوى الفيديو وتأثيره، أصبحت الشرّكة المملوكة لشركة "غوغل" (Google) إحدى أهم القنوات لتوزيع المحتوى الرّقمي في جميع أنحاء العالم. نذكر أن عدد مستخدمي ومستخدمات المنصّة في الشرق الأوسط ارتفع بنسبة 160% بين عامي 2017-2019 مع وجود أكثر من 200 قناة في المنطقة تضم أكثر من مليون مشترك ومشتركة.[105]

في مجموعة من مقاطع الفيديو، وجد فريق البحث أنّ العديد من مقاطع الفيديو على "يوتيوب" (Youtube) التي تتناول الجيش الإسرائيلي لا تزال موجودة على المنصّة بغض النّظر عن احتفائها الصريح بالعسكرة والعنف.[106] وقد أصبح هذا التطور غير المقيد للمحتوى الإسرائيلي الذي يحتفي بالعنف احتفاء لا لبس فيه باستخدام القوة القاتلة أمرا طبيعيا لدرجة أنه أصبح الآن قابلا للتسويق على منصة "يوتيوب" (Youtube). هذا، على منصّة تقيّد معايير المجتمع فيها محتويات العنف، وتعتنق سياسة مناهضة للمحتويات التي تروج للأسلحة النّارية. وبموجب هذه السياسة "لا يُسمح على "يوتيوب" (Youtube) بنشر المحتوى الذي يهدف إلى بيع الأسلحة أو تعليم المشاهدين كيفية صناعة الأسلحة النارية والذخيرة وبعض الملحقات أو يقدّم إرشادات عن طريقة تركيب هذه الملحقات."[107]

وفي واقعة أخرى من حوادث خطاب الكراهيّة والتّحرش التي أظهرت ازدواجيّة معايير منصّة يوتيوب حيال علامات الملابس التّجاريّة الإسرائيليّة، تحديدًا علامة Hoodies. في الفيديو التّرويجي تُزيل عارضة

الأزياء الإسرائيليّة بار رافيال نقابًا قبل عرض طيفًا من الملابس. ليُختتم المقطع الترويجي المعادي للإسلام بشعار "الحريّة هي الأساس". وشاركت العارضة الإسرائيليّة المقطع التّرويجي ذي 30 ثانيّة على صفحتها على منصّة "فيسبوك" (Facebook) التي يُتابعها قرابة ثلاثة ملايين متابع ومتابعة، ورغم ما لقيه المقطع من نقد الناشطين والناشطات إلّا أنه ما يزال منشورًا على منصّة يوتيوب. لطالما شكّلت منصّة "يوتيوب" (Youtube) منبرًا هامًا للمدافعين والمدافعات الفلسطينيين والفلسطينيات عن حقوق الإنسان والناشطين والناشطات الذين/اللاتي يوثقون/يوثقن الانتهاكات الإسرائيليّة ويشاركونها على المنصّة على أمل النّهوض بالوعي العام ومحاسبة النظام الإسرائيلي. ومع ذلك، تمت إزالة المحتوى الخاص بالعديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، مما أضر بجهود أرشفة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيليّة بحق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفلسطينيين والفلسطينيات بقصصهم وقضيتهم.[108]

منصّة "فيمو" (Vimeo)

تصدت منصّات" فيمو" (Vimeo) و"تويتر" (Twitter) ومنصّة " تَمبلر" (Tumblr) لضغوط الاتحاد الأوروبي لفرض رقابة متزايدة على المحتوى بموجب قانون الخدمات الرقمية الجديد للاتحاد الأوروبي.[109] وفي المقابل يستمرون في رفض الالتزامات الغليظة بموجب هذا القانون لإزالة المحتوى، حيث يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على حرية التعبير. وقالت الشركات إن التكتيك الأفضل هو الحد من عدد الأشخاص الذين يواجهون محتوى ضارًا. وقالوا "يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز التكنولوجي على التواجد بدلًا من الانتشار، ودعم التدابير نحو الشفافية والتحكم في الخوارزميات، ووضع حدود لإمكانية اكتشاف المحتوى الضار، واستكشاف مزيد من الاعتدال المجتمعي، وتوفير اختيار ذي مغزى للمستخدم."[110]

منصّة "زووم" (Zoom)

"في 23 أيلول/سبتمبر/شتنبر 2020، رفضت المنصّة استضافة حدث نظمه طلاب وطالبات وأساتذة وأستاذات فلسطينيون وفلسطينيات في جامعة ولاية سان فرانسيسكو باستضافة ليلى خالد، بدا أن المنصة تميز بحق الفلسطينيين والفلسطينيات"

ربما أكثر من أي شركة تقنية أخرى في عام 2020، أصبحت منصّة "زوم" (Zoom) المستفيد الأكبر من الوباء العالمي، مع نمو بنسبة 355% في الرّبع الثّاني من عام 2020.[111] في الأشهر الأخيرة، نما تأثير منصّة زوم لتستضيف 300 مليون شخص يوميًا، بما في ذلك 90000 مدرسة في 20 دولة.[112] في 23 أيلول/سبتمبر/شتنبر 2020، عندما رفضت المنصّة استضافة حدث نظمه طلاب وطالبات وأساتذة وأستاذات فلسطينيون وفلسطينيات في جامعة ولاية سان فرانسيسكو باستضافة ليلى خالد، بدا أن المنصة تميز بحق الفلسطينيين والفلسطينيات.[113] ردًا على هذا التمييز، أصدر المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون بيانًا مشتركًا يدين إجراءات زووم ويدعو إلى حماية حرية الرأي والتعبير للفلسطينيين.[114]

تكنولوجيا المعلومات المكانيّة-الجغرافيّة

تشتمل التقنيات الجغرافية المكانية على مجموعة من الأدوات الحديثة التي تسمح برسم خرائط وتحليل طبقات متعددة من البيانات الجغرافية المرجعية، والتي يمكن أن توفر معلومات مهمة حول تأثير النزاعات البعيدة والمعزولة على المدنيين، وقضايا العدالة البيئية والاجتماعية، وحقوق السكان الأصلانيين، وغيرها.[115] يمكن أن توفر الخرائط دليلًا مرئيًا مقنعًا ومطلوبًا لتأكيد التقارير الميدانية للنزاعات التي تؤثر على حقوق الإنسان. في حين أن هذا يمكن أن يوفر أداة قيمة للمدافعين عن حقوق الإنسان، فمن المهم الاعتراف بحقيقة أن الشركات الخاصة هي الآن أكبر مزودي تكنولوجيا الأقمار الصناعية، مما يجعل التزاماتها بموجب القانون الدولي محددة بشكل فضفاض بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والتي في بعض الأحيان يُنظر إليها على أنها أقل أهمية من اللوائح القانونية والموقف السياسي الذي اتخذته الحكومة المحلية للجهة الفاعلة غير الحكومية.[116] عند النظر في دور الخرائط على الإنترنت في السياق الفلسطيني، يتضح سريعًا أن الواقع على الأرض يتم تشويهه إلى حد كبير لصالح الرواية الإسرائيلية. في الواقع، تعمل شركات التكنولوجيا الجغرافية المكانية من خلال استخدام الخرائط المتحيزة، على تطبيع احتلال الأرض الفلسطينيّة المحتلة، بينما تقدم في الوقت نفسه القدس الموحدة وغير المتنازع عليها كعاصمة لإسرائيل، تمامًا كما تدعي إسرائيل، مما يجعل احتلال القسم الفلسطيني من المدينة غير مرئي.[117]

"خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps)

على الرغم من التزامهم المذكور بحقوق الإنسان، إلا أن "خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps) تواصل انتهاك القانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بجغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة وتتجاهل القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وما ينشأ عن ذلك من تعريض حياتهم للخطر.[118] وبدلًا من ذلك، تبنت الشركتان الرواية الإسرائيلية عن المشهد المكاني والأرض، وهو أمر غير قانوني وفقًا للقانون الدولي، حيث تعترف بالعديد من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية وكذلك القدس الشرقية التي ضمتها كعاصمة لإسرائيل.[119] إضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التفاصيل الواردة في رسم خرائط العديد من المجتمعات المهمشة من قبل الاحتلال والتي تتعرض للتهديد المستمر بالهدم والتهجير القسري، يساهم ويساعد في المحو المخطط لهذه المناطق، ليس فقط من الخرائط، ولكن أيضًا من الأرض نفسها.[120] بالإضافة إلى ذلك، فإن خدمات تخطيط الطرق الخاصة بهم مصممة للمستوطنين الذين يعتبر وجودهم غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة.[121] لا يساهم هذا في تشويه الواقع على الأرض فحسب، بل يعرض أيضًا المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات لخدمات تخطيط الطرق الخاصة بهم للخطر، من خلال توفير التوجيهات عبر المناطق التي تكون عادةً خطرة على الفلسطينيين، بما في ذلك المناطق العسكرية الإسرائيلية ونقاط التفتيش والمستوطنات.[122]

"على الرغم من التزامهم المذكور بحقوق الإنسان، إلا أن "خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps) تواصل انتهاك القانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بجغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة وتتجاهل القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وما ينشأ عن ذلك من تعريض حياتهم للخطر"

الصّورة رقم 6: حاجز عسكري إسرائيلي في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة

صورة للحاجز العسكري الإسرائيلي المقام على أراضي قرية بيت إيبا الفلسطينيّة، صورة لمايكل لودنثال، مرخصّة بموجب CC BY-NC-SA 2.0

ارتبط هذا التحريف لفلسطين من قبل عمالقة رسم الخرائط الرقمية بحقيقة أن كلا من "آبل" (Apple) وجوجل (Google) يقع مقرهما في الولايات المتّحدة ، التي لم تعترف بعد بفلسطين كدولةً مستقلة.[123] إن قرار هذه الشركات بتجاهل الواقع كما هو على الأرض، تعزز بشكل أكبر على مدى السنوات الأربع الماضية من قبل إدارة ترامب، التي اختارت بشكل مثير للجدل كسر السياسة الأمريكية الأخيرة من خلال إظهار دعم كبير لإسرائيل.[124] وبهذا الدعم من السياسة الأمريكية الأخيرة، ليس من المستغرب أن كلا من "خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps) استمروا في مقاومة النداءات من أجل تصوير المشهد الفلسطيني بدقة أكبر والالتزام بالقانون الدولي. وبالتالي، فإن تطوير هذه الخرائط بعيد كل البعد عن الحياد السياسي، بل في الواقع تتماشى مع السلطة الإسرائيلية التي اتبعت منذ فترة طويلة أيديولوجية إسرائيل الكبرى، والتي تتطلب طرد الفلسطينيين من أراضيهم.[125] إلا أنه هذا العام تم إضفاء الطابع الرسمي على برنامج نزع الملكية هذا بخطط مدعومة من إدارة ترامب لضم أجزاء من الأرض الفلسطينيّة المحتلة. وهو ما يعني أن شركتي "غوغل" (Google) وآبل (Apple) متواطئتين في هذه السياسة من خلال المساهمة في محو الوجود المرئي للفلسطينيين في وطنهم وتطبيع "سياسة" إسرائيل - وادعائها بأن الفلسطينيين لا يرقون إلى مستوى الشعب.[126] كما أشار الباحثان الفلسطينيان، جورج زيدان وهيا حداد، مؤخرًا، "عندما تمحو غوغل وآبل القرى الفلسطينيّة من خرائطها، وتضعان علامة على المستوطنات بفخر، يكون التأثير هو التواطؤ مع الرواية القومية الإسرائيلية بأن المستوطنين جاءوا ل"تحرير" و"حضرنة" "أرض بلا شعب".[127]

النداء للفعل والعمل

ردًا على عدم تمثيل فلسطين، وقّع أكثر من مليون شخص على عريضة عبر موقع change.org تدعو محرك البحث العملاق "غوغل" (Google) لوضع فلسطين على خرائطها.[128] في هذه الدعوة إلى العمل، تنص العريضة على أن "فلسطين لا تظهر على خرائط غوغل. لكن لما لا؟ في حين أن إسرائيل، التي أقيمت على أرض فلسطينيّة، محددة بوضوح، ولكن وفقًا لجوجل، فلسطين غير موجودة ".[129] زيادة على ذلك، يشار إلى أن هذا الإغفال لفلسطين هو إهانة جسيمة لشعب فلسطين ويقوض جهود ملايين الأشخاص المنخرطين في الحملة لتأمين الاستقلال الفلسطيني والتحرر من الاحتلال والقمع الإسرائيلي ".[130] يشار أيضًا إلى أنه نظرًا لحقيقة أن "غوغل" (Google) معروفة للطلاب والصحفيين في جميع أنحاء العالم، فإنهم يتحملون مسؤولية عكس الواقع بدقة كما هو على الأرض، حيث إن عدم القيام بذلك سيكون له تأثير مضاعف على الفهم وتحليل الاحتلال.

ولقيت شعبية العريضة صدى لدى العديد من نجوم الموسيقى والسينما المشهورين، بمن فيهم مادونا، التي شاركت 15 مليون متابع لها على إنستغرام، صورة للخريطة المعنية مع فقدان فلسطين، مع تعليق: "غوغل وآبل أزالتا فلسطين رسميًا من خرائطهما".[131] وفي تدوينات أخرى، أعربت المطربة عن تضامنها الأقوى مع القضية الفلسطينيّة. طالبت الفنّانة ذات الـ61 عامًا "بإعادة فلسطين إلى الخريطة" قبل إضافة هاشتاغ "#IStandWithPalestine".[132]

إضافة إلى ما سلف، في عام 2020، كانت "خرائط غوغل" (Google Maps) و"خرائط آبل" (Apple Maps) هي محور حملة كبيرة دعت إلى ضرورة عكس التكنولوجيا للجغرافية المكانية للقانون الدولي. حملت الحملة هاشتاغ #فلسطين، وتضمنت دعمًا من الممثلة المصرية ياسمين رئيس، التي شاركت عبر حسابها على تويتر مع 150 ألف متابع ومتابعة، خريطة مزهرة لفلسطين أنشأتها الفنانة التركية أديجي باتور.[133]

تم اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد غوغل في تِشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما رفع مواطن أردني وفريق من 6 محامين دعوى ضد فرع "غوغل" (Google) في الأردن. تهدف الدعوى القضائية إلى معالجة حقيقة قيام "غوغل" (Google) بإزالة اسم فلسطين من تطبيقات الخرائط الخاصة بها، واستبدال أسماء المدن الفلسطينية بأسماء عبرية.[134] وبحسب ما نشرته صحيفة "الدستور" المحلية، رفع المحامي محمد عادل الطراونة وفريق من المحامين معه قائمة الدعوى بتوكيل من المواطن المشتكي أيمن الحسيني. ونقلت

عن الطراونة قوله إن الدعوى كانت بسبب ما قال إنه "انحياز لإسرائيل"، وشدد على أن حذف اسم فلسطين وتغيير أسماء المدن الفلسطينيّة ينتهك المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتّحدة ويتجاهل الحقائق.[135]

بالإضافة إلى ذلك، قام ائتلاف الحقوق الرقمية الفلسطينيّة، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينيّة ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينيّة، بإنشاء حملة "عاصفة تويتر" للضغط على "غوغل" (Google) فيما يتعلق بممارسات رسم خرائط مناهضة لفلسطين والفلسطينيين ومحو فلسطين من خرائطها. وكان قد صدر تقرير بخصوص ذلك من قبل مركز حملة، وفي 22 يوليو 2020، حث حملة "غوغل" (Google) على تعديل هذه المشكلة، وشجعت المؤيدين على التوقيع وإرسال بريد إلكتروني مباشر إلى الرئيس التنفيذي لشركة غوغل ورئيس السياسة العالمية لحقوق الإنسان كدعوة للعمل.[136]

الاقتصاد الرّقمي

التِّجارة الإلكترونيَّة

هذا العام وحده، بلغت مبيعات التجزئة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم 3.53 تريليون دولار.[137] تشير التوقعات إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية ستصل إلى 4.9 تريليون دولار في عام 2021.[138] يتوسع سوق التجارة الإلكترونية بمعدل نمو سنوي يبلغ 24%، أي أربع مرات أسرع من قطاع التجزئة العالمي ككل.[139] أصبحت التجارة الإلكترونية محرك النمو الرئيسي لتجارة التجزئة؛ تشير الدراسات إلى أنه بحلول عام 2021، ستساهم مبيعات التجارة الإلكترونية بنسبة 17.5% من إجمالي مبيعات التجزئة العالمية.[140] في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، زادت عائدات المبيعات عبر الإنترنت بشكل متسق مع التوقعات التي تتوقع تحقيق 48.8 مليار دولار في الإيرادات بحلول عام 2021 ومعدل نمو بنسبة 16.9% خلال الفترة من 2016 إلى 2021.[141] شكلت التجارة الإلكترونية 1.9% من إجمالي مبيعات التجزئة في المنطقة في عام 2017، مع تصدر دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3%.[142] وفقًا لدراسة أجرتها (Bain) و"غوغل" (Google)، يجب تعزيز العناصر المتكاملة لنظام التجارة الإلكترونية في المنطقة من أجل نمو السوق.[143] لا يزال تفضيل الدفع النقدي عند التسليم يمثل تحديًا رئيسيًا في المنطقة، مع ارتفاع معدلات العائد وفشل عمليات التسليم، في حين أن العديد من خدمات البريد السريع العالمية لا تقدم حلول الدفع عند التسليم للأرض الفلسطينيّة المحتلة، في حين يفضل حوالي 62% من المتسوقين في المنطقة طريقة الدفع عند الاستلام. في دول مثل الإمارات العربية المتّحدة، حيث تم تسجيل انتشار ائتماني بنسبة 56%، لا يزال أكثر من 40% من العملاء يفضلون الدفع عند الاستلام. بينما في سياق الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، يرتبط انتشار الدفع عند الاستلام بالقيود المفروضة على استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، تُظهر الأرقام من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الافتقار العام للثقة في طرق الدفع عبر الإنترنت والمخاوف فيما يتعلق بالاحتيال عبر الإنترنت قد يساهم أيضًا في انتشار خيار الدفع عند الاستلام.[144] يزيد ضعف تطوير الخدمات البريدية وأنظمة العناوين من احتمالية فشل عمليات التسليم، في حين أن التعريفات التجارية المرتفعة بين البلدان المجاورة والعقبات اللوجستية في معالجة الشحنات تخلق المزيد من الحواجز.

يمثل الاقتصاد الرقمي أحد أسرع القطاعات نموًا على مستوى العالم. ومع ذلك، كما يُظهر هذا التقرير، لا يزال الفلسطينيون يتعرضون للتمييز من قبل الدول والشركات عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الاقتصاد الرقمي. على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة قد أكد أنه "يجب حماية نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت أيضًا".[145] تواصل السلطة الإسرائيلية عقودها الطويلة في

الاستغلال غير القانوني للموارد الفلسطينيّة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي ولإعاقة تنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما استفادت الشركات أيضًا من عدم المساءلة عن تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك توفير الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية للمستوطنات الإسرائيلية ومؤسسات المستوطنات مع حرمان الفلسطينيين من الوصول. لقد أثر هذا التمييز الرقمي على تطور الاقتصاد الفلسطيني وحرم الملايين من فرص العمل في واحدة من أصعب الظروف على وجه الأرض.

منصّة "باي بال" (PayPal)

تعتبر "باي بال" (PayPal) المنصة الرقمية الأكثر شهرة عالميًا لتحويل الأموال في العالم، لا تقدم خدماتها للفلسطينيين في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة.[146] منذ عام 2016، قامت منظمات المجتمع المدني بحملة للدفع بِـ "باي بال" (PayPal) للعمل في الأرض الفلسطينيّة المحتلة. أدى عملهم إلى زيادة الوعي حول كيف أن عدم الوصول إلى "باي بال" (PayPal) يعيق تنمية واقتصاد الأرض الفلسطينيّة المحتلة.[147] على الرغم من أن هذه الجهود قد جذبت اهتمام وسائل الإعلام، ومئات الآلاف من التوقيعات والاعتراف العالمي، إلا أن المنصة لم تصدر بيانًا عامًا للتوضيح ولم تتخذ أي إجراء لتغيير سياستها.[148] في المقابل في آب/أغسطس/أوت/ غشت 2010، وكبديل لـ"باي بال" (PayPal)، أطلقت مجموعة بنك فلسطين شركة PalPay التي تعمل على تحويل المجتمع الفلسطيني بعيدًا عن اعتماده الكبير على النقود، من خلال إطلاق خدمة "محفظتي"، التي توفر مجموعة واسعة من خيارات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال والشراء والتسوق عبر الإنترنت.[149] محفظتي هي نظام دفع متكامل على شكل تطبيق للهواتف الذكية. يهدف إلى فتح الكثير من الفرص لشرائح المجتمع المحرومة حتى الآن دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.[150]

منصّة "أمازون" (Amazon)

بعد وقت قصير من إطلاق "أمازون" (Amazon) في إسرائيل، تم الكشف عن أن الشركة كانت تقدم الشحن المجاني للمستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين فقط إذا قاموا بإدراج الأرض الفلسطينيّة المحتلة على أنها إسرائيل.[151] وتبين أيضًا أن العملاء الفلسطينيين الذين حددوا عناوينهم على أنه الأرض الفلسطينيّة يخضعون لرسوم شحن وتسليم تزيد عن 24 دولارًا أمريكيًا.[152] أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة المالية والاقتصاد الوطني واتحاد عمال البريد الفلسطيني، بالاشتراك مع النقابات الزميلة في جميع أنحاء العالم، حملة لمحاسبة الشركات على المساهمة في التمييز ضد الفلسطينيين وحرمانهم ومحو سياساتهم للهوية الفلسطينيّة.[153] يأتي ذلك في أعقاب البيان المشترك الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية الفلسطينيّة، اللواتي حذرن شركة "أمازون" (Amazon) من سياسة الشحن التمييزية في الأرض الفلسطينيّة، وهددت وزارة الاقتصاد الفلسطينيّة بمقاضاة الشركة لمزاولة أعمال تجارية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، ودعتها إلى التوقف الفوري عن سياسة التسليم التمييزية الصارخة ضد الإسرائيليين والفلسطينيين، أو مواجهة المساءلة القانونية أمام المحاكم الدولية.[154]

"حتى الآن، لا تقبل "أمازون" (Amazon) تسجيلات البائعين من الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، على الرغم من أن المستوطنين الإسرائيليين و103 دولة أخرى لديهم حق الوصول إلى حسابات البائعين."

بعد هذا الضغط نشرت وكالة معًا الإخبارية في 4 آذار/مارس 2020 أنه اعتبارًا من ذاك التاريخ ستقدم أمازون شحنًا مجانيًا إلى الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، كما فعلت منذ فترة طويلة في إسرائيل. عبّر وزير المالية والاقتصاد، خالد العسلي عن أمله أن تنسحب "أمازون" (Amazon) كليًا من العمل في المستوطنات غير القانونية قريبًا، وأن الاستمرار في ذلك يمكن أن يجعل الشركة عرضة لعقوبات من المجتمع الدولي.[155]

ومع ذلك، استمرت منظمات المجتمع المدني في تجسيد دور حاسم تجاه سياسات "أمازون" (Amazon) تجاه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. حتى الآن، لا تقبل "أمازون" (Amazon) تسجيلات البائعين من الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، على الرغم من أن المستوطنين الإسرائيليين و103 دولة أخرى لديهم حق الوصول إلى حسابات البائعين. تعمل حملة وغيرها من منظمات المجتمع المدني على رفع مستوى الوعي حيال التمييز ضد الفلسطينيين في الاقتصاد الرقمي والدعوة إلى المساواة في الوصول إلى الاقتصاد الرقمي وأمازون.[156]

السِّياحة

نظرًا لتنوع جغرافيا فلسطين من ساحل وجبال، فضلًا عن أهميتها التاريخية والدينية الغنية للكثيرين من جميع أنحاء العالم، حيث تشكل السياحة حوالي 2.8% من إجمالي الاقتصاد، بما يقرب من 308 مليون دولار.[157] لكن مع بداية جائحة فيروس كورونا، انخفض عدد الأنشطة السياحية بشكل فجائي إلى الصفر، مما جعل الكثيرين ممن أسسوا سبل عيشهم في هذا القطاع عاطلين عن العمل.[158] لم يكن تأثير الوباء حكرًا على فلسطين، بل كان شيئًا شُهد في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا تزال القضايا المتعلقة بالاعتراف غير القانوني بالمستوطنات الإسرائيلية كمنازل لقضاء العطلات، والتمثيل والوصول غير المتكافئين للفلسطينيين موضع قلق وتخوف أساسيين. يعمل نشطاء الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان منذ سنوات على وقف عمليات الشركات الدولية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. في عام 2020، أصدر مكتب الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان تقريرًا طال انتظاره عن الشركات المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. يذكر التقرير أسماء 112 كيانًا تجاريًا[159] يقول المكتب إن لديه قرائن معقولة لاستنتاج انغماسها في أنشطة متعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك "إير بي إن بي" (Airbnb) و "بوكينغ" (Booking.com) و"شركة إكسبيديا" (Expedia Group) و"موتورولا" (Motorola Solutions)من بين شركات أخرى كثيرة.[160]

شركة "إير بي إن بي" (Airbnb)

"بدّلت "إير بي إن بي" (Airbnb) قرارها، وادعت أنها تتبرع بالأرباح التي تحققها من خلال هذه القوائم، مما يسمح لها بالبقاء القوائم.

بعبارة أخرى، يتم دعم صناعة السياحة وتعزيز ازدهارها على حساب حقوق الفلسطينيين وسبل عيشهم"

كانت "إير بي إن بي" (Airbnb) واحدة من أولى شركات السياحة التي استهدفها النشطاء لإدراجها عقارات لقضاء العطلات داخل مستوطنات غير شرعية على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة. في عام 2019، ردت الشركة في البداية على النشطاء وقررت إزالة قوائم المستوطنات من منصتها. ومع ذلك، في أعقاب دعوى قضائية

رفعتها منظمة" شورات هدين" (Shurat Hadin)،[161] وهي منظمة قانونية إسرائيلية، بدّلت "إير بي إن بي" (Airbnb) قرارها، وادعت أنها تتبرع بالأرباح التي تحققها من خلال هذه القوائم، مما يسمح لها بالبقاء القوائم. بعبارة أخرى أنه يتم دعم صناعة السياحة وتعزيز ازدهارها على حساب حقوق الفلسطينيين وسبل عيشهم.[162] وفي أوائل عام 2020، كانت "إير بي إن بي" (Airbnb) واحدة من ضمن أكثر من 100 شركة في العالم مدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتّحدة[163] للشركات التي لديها عمليات تجارية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة.[164] علمًا أن هذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، فإن بيان تسجيل[165] (Airbnb) لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) قبل الاكتتاب العام لا يذكر العمليات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية أو حقيقة أن الشركة تظهر في قاعدة بيانات الأمم المتّحدة. هذه المعلومات مفقودة من قسم "عامل المخاطرة" في المستندات، والذي يُعلم المساهمين بالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى للشركة.[166]

منصّة "بوكينغ" (Booking.com)

تواصل هذه المنصّة متعددة الجنسيات العمل خلًافا للقانون في المستوطنات الإسرائيلية وتوفر للمستوطنين الإسرائيليين الفرصة لتوليد الدخل من أعمالهم التجارية المنزلية. يتضمن ذلك إدراج العديد من الشقق، ومواقع التخييم، وأماكن المبيت والإفطار على أنها تقع في "الأرض الفلسطينيّة، المستوطنة الإسرائيلية" أو "الأرض الفلسطينيّة، إسرائيل".

منصّة "تريب أدفايزر" (TripAdvisor)

على غرار "بوكينغ" (Booking.com)، يضم موقع "تريب أدفايزر" (TripAdvisor) الشقق والشركات الصغيرة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على منصته. إلّا أن "تريب أدفايزر" (TripAdvisor) لا يُميّز المستوطنات بل يُدرجها كجزء من الأرض الفلسطينيّة، بما في ذلك مستوطنات متطرفة مثل يتسهار، والتي في أيّار/مايو/ماي 2014، صرح الشاباك أنّ جرائم الكراهية والقتل تُعزى بشكل رئيسي إلى حوالي 100 شاب متطرف، معظمهم من يتسهار، يتصرفون بناءً على أفكار مرتبطة بالحاخام يتسحاق غينسبرغ في مجتمع عُد يوسف تشاي يشيفا.[167]

شركات المراقبة

المراقبة الجماعية هي ممارسة التجسس على مجموعة كاملة أو كبيرة من السكان. يمكن أن يشمل أي شيء من مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة واعتراضات البريد الإلكتروني، إلى التنصت على المكالمات الهاتفية والقرصنة على الكمبيوتر. في كثير من الأحيان، يتم تنفيذ المراقبة الجماعية[168] من قبل الدولة ولكن يمكن أن تقوم بها الشركات أيضًا، إما نيابة عن الحكومة أو بتحريكٍ منها. في حين أن أي معلومات لا يريد الشخص الكشف عنها أو لا يريد أن يعرفها أي شخص آخر تعتبر خاصة ومحمية. على سبيل المثال، إذا كان الشخص لا يريد الكشف عن مكان وجوده أو موقعه أو أي معلومات أخرى تتعلق بوجهه، فيحق له القيام بذلك بموجب المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعليه يجب أن يكون أي تدخل في هذا الحق في الخصوصية قانونيًا وضروريًا[169] ومتناسبًا ومصرحًا به قضائيًا.[170]

من المؤسف أن الإطار القانوني النّاظم لاستخدام تكنولوجيا المراقبة غير كاف، وثمّة أسئلة حيال ما إذا كانت تقنيات المراقبة غير متكافئة وغير دقيقة بطبيعتها. في الوقت الرّاهن، تنظم وزارة الدفاع الإسرائيلية واحدة من كبرى صناعات تكنولوجيا المراقبة في العالم، مع صادرات تزيد عن مليار دولار أمريكي سنويًا.

تم تطوير هذه التقنيات ضمن إطاري الجيش الإسرائيلي والقطاع الخاص من قبل العديد من الأعضاء السابقين في وحدة 8200 الإسرائيلية، التي تركز على تقنيات المراقبة ضمن الإطار العسكري.

لا يمكن إنكار تأثير تكنولوجيا المراقبة الإسرائيلية على الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم حيث تم استخدام تقنيات المراقبة الإسرائيلية لاستهداف الصحفيين/ات والناشطين/ الناشطات والشخصيات المعارضة والمنتقدين، ناهيك عمّا أسفر عنه ذلك من زيادة الاعتقال التعسفي، وغيره من ضروب الاعتقال، والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء.[171] في إسرائيل، يخضع الصحفيون ووسائل الإعلام أيضًا للرقابة العسكرية، وأوامر تحظر تغطية مواضيع معينة، ودعاوى قضائية من القطاع الخاص تهدف إلى إسكاتهم.[172]

تقنيات التعرف على الوجه

ربما يكون التعرف على الوجه أحد أكثر أشكال المراقبة توغلًا، فهو تطبيق برمجي للقياسات الحيوية قادر على تحديد هوية الشخص أو التحقق منه بشكل فريد من خلال مقارنة الأنماط وتحليلها بناءً على ملامح وجه الشخص حيث يتم استخدام التعرف على الوجه في الغالب لأغراض أمنية، على الرغم من وجود اهتمام متزايد بمجالات أخرى من الاستخدام. غالبًا ما تستخدم تقنية التعرف على الوجه كأسلوب للمراقبة الجماعية من قبل الحكومات.[173] وتستخدام طريقة المراقبة هذه بكثافة في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، تمثل البلدة القديمة في القدس نموذجًا مصغرًا لهذه الطريقة، حيث تسعى إسرائيل إلى خلق بيئة قسرية تهدف إلى إخراج الفلسطينيين من المدينة. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت إسرائيل مشروع "مابات 2000" في البلدة القديمة، وهو عبارة عن نظام من 400-320، كاميرات ذات دائرة تلفزيونية مغلقة (CCTV) قادرة على المناورة بمدى 360 درجة لمتابعة وتتبع الحركات.[174] يزعم السكان الفلسطينيون أن العديد من مئات الكاميرات المزروعة في أحيائهم تستهدف منازلهم مباشرة، وهذا يسبب انتهاكًا خطيرًا لحقهم في الخصوصية.[175]

"أطلقت إسرائيل مشروع "مابات 2000" في البلدة القديمة، وهو عبارة عن نظام من 400-320، كاميرات ذات دائرة تلفزيونية مغلقة (CCTV) قادرة على المناورة بمدى 360 درجة لمتابعة وتتبع الحركات."

في الواقع، تم نشر كاميرات المراقبة في جميع أنحاء إسرائيل وتم جمع المعلومات المتعلقة بحركة المدنيين منذ عام 2013.[176] وهذا لا ينتهك فقط حق الأفراد في الخصوصية، ويقيد حرية الحركة، ولكن احتفاظ الشرطة بقاعدة بيانات لتحركات المدنيين الذين لم يرتكبوا أي مخالفات، ولم يشتبه في ارتكابهم

لها، احتياطاً في حالة تورطهم أو تورط مركبتهم مستقبلاً في أي جريمة يعد انتهاكًا لحقهم في النسيان، بمعنى آخر، تحتفظ الشرطة بقاعدة بيانات سرية حول تنقل المدنيين قد تظل في أيدي الشرطة لسنين، وترفض الشرطة تقديم بيانات تتعلق بنشر الكاميرات، وعددها، وكمية لوحات الترخيص التي تم التقاطها عليها أو المدة المحددة لتخزين البيانات، ومن الجدير ذكره أنه لم يتم تسجيل قاعدة بيانات "Ein H' Nets" على النحو المطلوب لمسجل قواعد البيانات في وزارة العدل الإسرائيلية، وحالياً لا يوجد أي إجراءات ناظمة لاستخدام الشرطة لها.[177]

تخلق أنظمة المراقبة المتداخلة هذه شعورًا بين السكان بأن نظام مراقبة شامل يتحكم في حياتهم، كأفراد وكمجتمع. أفاد السكان أن كثرة الكاميرات تجعلهم يشعرون وكأنهم أسماك في حوض مائي، ويمكن لأي شخص مشاهدتهم في أي وقت، وتتبع تحركاتهم وأنشطتهم، سواء كانت عابرة أو حميمة.[178] إلى جانب الانتهاك الصارخ للخصوصية، فإن المناطق التي تُستخدم فيها هذه الكاميرات في الأحياء الفلسطينيّة في القدس الشرقية، يتعرض سكانها إلى نسبة عالية من الاعتقالات، والتي من المحتمل أن يدعمها نظام المراقبة الجماعية هذا.[179]

"مايكروسوفت" (Microsoft) العالميّة و "أني فيجن" (AnyVision)

تعرض استثمار شركة "مايكروسوفت" (Microsoft) البالغ 74 مليون دولار في الشركة الإسرائيلية "أني فيجن" (AnyVision)، التي طورت برامج التعرف على الوجه باستخدام البيانات الفلسطينيّة كجزء من عقودها مع المطور الإسرائيلي، لانتقادات شديدة من قبل الجمهور والمجتمع المدني في عام 2020. أطلق مركز حملة إلى جانب مدافعين/ات حقوقيين/ات آخرين حملة #DropAnyVision التي دعت مايكروسوفت إلى سحب استثماراتها من AnyVision. خلال الحملة، نشرت أوليفيا سولون مقالها المتميز، "لماذا موّلت مايكروسوفت شركة إسرائيلية تراقب فلسطينيي الأرض الفلسطينيّة المحتلة؟"[180] تضمنت المقالة إغناءاتٍ من مركز حملة وردوداً من شركتي (AnyVision) و"مايكروسوفت". بعد وقت قصير من نشره، أعلنت (Microsoft) أنها ستطلق تقييم حقوق الإنسان لـ (AnyVision) وتوكيل المدعي العام الأمريكي السابق إريك هولدر للتحقيق في الادعاءات. في آذار/مارس، صرّحت شركة "مايكروسوف" الاستثمارية علنًا أنها ستتخلى عن شركة المراقبة الإسرائيلية وتوقف جميع الاستثمارات في شركات تكنولوجيا التعرف على الوجه.[181]

المجتمع الفلسطيني

الشباب والشابات

على مدى السنوات العديدة الماضية، كان هناك عدد من الدراسات المنشورة التي ركزت على الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية للسلامة الرقمية، وكلها تساعد في تفسير مجموعة العوامل المعقدة التي تؤثر على مستوى الأمان داخل بيئة النطاق الرقمي. أدت الزيادة في عدد المستخدمين، والساعات التي يقضونها على الإنترنت، والخدمات المقدمة عبر الإنترنت، إلى زيادة المخاطر والمشاكل التي تهدد الأمن والسلامة الشخصية للمستخدمين، وخاصة الأطفال والشباب.[182] خلال هذا العام، نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 في فلسطين خصوصًا والعالم عمومًا، انتقل التعليم والعمل لفضاء الإنترنت؛ مما يجعل مسألة الوصول إلى هذه الموارد ذا أهمية قصوى. في السياق الفلسطيني، تم تكليف الأمهات والآباء (معظمهم من النساء) بمسؤولية دعم تعليم الشباب، مما زاد من عبء مقدمي الرعاية، لا سيما في ظل نقص الموارد والدعم والتوجيه المتاح. بينما تم تنفيذ التعلم الإلكتروني، يبدو أن هناك القليل من الاهتمام الذي يعطى لأفراد الأسرة الذين أصبحوا مقدمي دعم التعلم الجديد. لا يؤثر هذا فقط على الرجال والنساء، ولكنه يخاطر أيضًا بالتأثير سلبًا على تعليم الطلاب. في ضوء الضغوط المتزايدة والعقبات اللوجستية بسبب انعدام الأمن المزمن للموارد، قد تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من تحديد أولويات من يتلقى الأدوات والوقت والوصول إلى الإنترنت.[183] بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، ومع الاعتماد المتزايد للأسر والأفراد على المنصات عبر الإنترنت إما للحصول على تحديثات حول الأزمة أو للتواصل والتعليم، لوحظت زيادة في التعرض للتنمر عبر الإنترنت. وفي عام 2019، تعرض طفل واحد من كل 10 أطفال تقريبًا للتنمر عبر الإنترنت،[184] وتعرضت ثلث الشابات الفلسطينيات للعنف الإلكتروني والتحرش.[185]

النساء والفتيات

تواصل الفلسطينيات مواجهة العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت. في مطلع عام 2020، نشرت الفنانة الفلسطينيّة أميرة حبش، مقطعَ فيديو على صفحتها الشخصية على فيسبوك، أعربت فيه عن إحباطها من تأثير جائحة فيروس كورونا على العاملين في مجال الفنون والثقافة. تمت إعادة مشاركة مقطع الفيديو الخاص بها على صفحتين منفصلتين مما أدى إلى مهاجمتها من العشرات من الأشخاص بكتابة تعليقات شديدة العنف باللغة العربية. تحتوي التعليقات الموجودة في الصفحتين على عنف لفظي وجنسي ومضايقات بالإضافة إلى كلام يحرض على الكراهية عبر الإنترنت بشكل عام. كما أنها تحتوي على لغة نابية ومسيئة بشكل صريح. بعد زيادة الإبلاغ، تمت إزالة التعليقات في النهاية مع الفيديو. إضافة لما سبق وفي وقت لاحق من العام، تم نشر مقطع فيديو على منصّة فيسبوك يظهر طعن الفنانة الفلسطينيّة سماح أبو كف على يد شقيقها. يحتوي الفيديو على عشرات التعليقات العنيفة التي تدعو إلى قتلها. على الرغم من الشكاوى المقدمة إلى منصّة فيسبوك، لا يزال الفيديو والتعليقات مرئية.[186]

"في عام 2020، كانت هناك حالتان من التهديد بنشر البيانات، وخمس حالات ابتزاز، وحالتان للرسائل عبر الإنترنت، وحالة اعتداء نفسي وإساءة لفترة طويلة، وحالة واحدة لنشر الصور"

حالهن حال الفئات المستضعفة الأخرى، أثقلت جائحة كوفيد-19 كاهل النساء الفلسطينيات إلى جانب آثار الاحتلال المستمرة. جدير بالذّكر أن أثر الجائحة كان مدمرًا في مختلِف أنحاء فلسطين، وأثر على حياة المرأة بطرقٍ شتّى، بما في ذلك ارتفاع معدلات العنف الممارس بحقها، وزيادة أعبائها المنزلية، والمعاناة

النفسية والاجتماعية، فضلاً عن إقصائها من مجموعات صنع القرار لمواجهة الأزمة.[187] فيما يتعلق بكيفية تشكيل ذلك لتجربتهم عبر الإنترنت، هناك العديد من العوائق الجديدة التي يجب التغلب عليها، فضلاً عن الفرص الجديدة. نتيجة للتفاعل الفريد بين نقاط الضعف المترابطة التي ظهرت على السطح بسبب الوباء، تتفاقم نقاط الضعف الموجودة سابقًا. في ظل هذا الضعف المركب، أدت هذه الأزمة الصحية إلى تعميق تأثير السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني والتحديات الهيكلية غير المواتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما ترك النساء والشباب يتخلفون عن الركب بشكل متزايد.[188] كما ذكرنا أعلاه، تواجه النساء والفتيات بشكل خاص تحديات إثر تحول العمل في مجال الرعاية والتعليم إلى المجال المنزلي، مما يضاعف عملهن ويحد في بعض الحالات من الوصول إلى الموارد التعليمية داخل المنزل.

فيما يتعلق بتجربتهن الجندريّة عبر الإنترنت وبالاستناد إلى ما جُمع من معلومات، قدمت الحركة النسوية العربية (السوار) خدمة دعم الدردشة لمساعدة ودعم ضحايا العنف القائم على الجندر. من خلال تتبع حملة للعنف القائم على الجندر، أكدت الحركة لمركز حملة أنه في عام 2020، كانت هناك حالتان من التهديد بنشر البيانات، وخمس حالات ابتزاز، وحالتان للرسائل عبر الإنترنت، وحالة اعتداء نفسي وإساءة لفترة طويلة، وحالة واحدة لنشر الصور.[189]

في المقابل، هناك جهود مبذولة لتشجيع ريادة الأعمال النسائية عبر الإنترنت مثل مختبر التسريع التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. ويتيح المختبر للتعاونيات النسائية وصغار المنتجين الوصول إلى منصة تسويق عبر الإنترنت من خلال إنشاء متجر متخصص على الإنترنت للسلع الغذائية التقليدية.[190] كوسيلة لتعزيز سلاسل التوريد المراعية للفئات المستضعفة، فضلاً عن تعزيز قدرة الاقتصاد الرقمي الفلسطيني، تم ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء بالمتاجر عبر الإنترنت لتشجيع أشكال جديدة من الشراكات وأنواع جديدة من العملاء.[191]

مجتمع الميم

حاله حال كافّة أطياف المجتمع الفلسطيني والعالم أجمع تأثر مجتمع الميم الفلسطيني بجائحة كوفيد-19. ولعل أقصى الآثار التي لحقت بمجتمع الميم هي تلك المقيدة للحركة، إذ دفعت بأفراده لحالة من العزلة تتسم بقلة الأمن والأمان. كما أشارت "القوس للتعددية الجنسية والجندرية" في تقريرها السنوي، "إن هذه الظروف قد دفعتنا أكثر نحو الهامش وحملتنا على اجتراح سُبلٍ جديدة للتواصل والتعاضد في ظل خسارة فضاءاتنا الآمنة."[192] وقّدمت "القوس للتعددية الجنسية والجندرية" الورش والبرامج اللازمة عبر الإنترنت بالإضافة لخدمة الخط السّاخن لدعم أفراد مجتمع الميم واستجابة للتغيرات التي تشهدها البيئة المساورة. في مواجهة نفس التمييز والرّقابة التي يوجهها المجتمع الفلسطيني بأسره، يواجه أفراد مجتمع الميم بُعدًا إضافيًا من التّمييز عبر الإنترنت وخارجه بسبب ميولهم/ـن الجنسيّة وهوياتهم/ـن الجندريّة. في ظل غياب الحماية الرّسميّة ضمن إطار السّلطة الفلسطينيّة وتجريم المثلية الجنسية في قطاع غزّة، فضلًا لما لدى إسرائيل من نمط ثابت من قضايا العدالة السّياسية، فإن العديد من مجتمع الميم الفلسطينيين في حالة استضعاف وانكشاف شديدة لانتهاك حقوقهم على يد السلطات، والمجتمع، وصولاً للأسرة.

المعلومات المضللة والأخبار المزيّفة

تشكل جهود السلطات التجربة الفلسطينية في مكافحة المعلومات المضللة، بما في ذلك دعم تطوير المؤسسات والمشاريع الرّقابية وصياغة مدونات السلوك للصحافة المهنية لتقليص أعداد محترفاتها ومحترفيها.[193] تقتصر قوانين السّلطة الفلسطينيّة بشأن تدفق المعلومات على المادة الرابعة عشر من

القانون الأساسي التي تشير إلى حماية المواد المطبوعة والمنشورة،[194] التي تخلو كما بصيغتها المعدلة عام 1995 من أي ذكر للأخبار الكاذبة والجرائم الإلكترونية. أما قانون عام 2017، [195] فقد شرع من وجهة نظر مكافحة الجرائم الإلكترونية لا من منظور تدفق المعلومات التي تنتج أخبارًا كاذبة. ومع ذلك، فإن الأخبار الكاذبة في فلسطين تتأثر أيضًا بعوامل إضافية خاصة بالسياق الفلسطيني، مثل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر للأراضي الفلسطينيّة، والانقسام السياسي، وضعف هيكل الحكم وغياب القوانين ذات الصلة.[196] وأدى انتشار فيروس كورونا إلى إضافة كمية هائلة من الأخبار المزيفة إلى مجتمع المعلومات الفلسطيني. استجابة لتزايد ظاهرة الأخبار الكاذبة في فلسطين والعالم والتي ازدادت خلال جائحة فيروس كورونا، أجرى مركز حملة بالتعاون مع صالح مشارقة، المحاضر في قسم الإعلام في مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت، دراسة بحثية بعنوان "الاخبار المضللة في فلسطين - بحث استكشافي في المضامين والقنوات وطرق المكافحة". من خلال هذا التحليل تبين أن غالبية الفلسطينيين (72%) تعرضوا لشكلٍ من أشكال الأخبار مضللة.[197]

صورة رقم 8: "الأخبار الكاذبة" على شاشة حاسوب
"الأخبار الكاذبة" على شاشة حاسوب من مايكماركتنغ بموجب رخصة CC BY 2.0

خلال عام 2020 واستجابةً للوباء، أنشأت وزارة الصّحة الفلسطينيّة صفحة إلكترونيّة تعكف الوزارة على تحديثها لنشر المعلومات ذات الصّلة بالوضع الوبائي في فلسطين.[198] وبحسب البيانات الحكومية، فإن وزارة الصحة هي المصدر الأوحد للمعلومات الموثوقة حيال حالات الإصابة بفيروس كورونا في فلسطين.[199] ومع ذلك، يعتمد معظم الأفراد على منصات الإعلام الاجتماعيّ لمعرفة المزيد من المعلومات عن فيروس كوفيد-19 بدلاً من استخدام الصفحة الرسمية التي أنشأتها وزارة الصحة. كما نوقش أعلاه، تم وضع هذا الشكل من الرقابة بطريقة غامضة ألقت بشيء من الضبابية على ماهيّة الأصوات الرّسميّة، فضلاً عن افتقارها إلى الأساس القانوني الناظم لهذه الإجراءات الطارئة.[200]

المصادر

1 OHCHR. (2011, June 16). *Guiding Principles on Business and Human Rights Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy" Framework*. Retrieved from: https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf

2 Amara, A. (2016, March). *Israel's Perpetual "State of Emergency" Criminalizing Palestinian Civil Society and Political Dissent*. Retrieved from: http://www.meezaan.org/Public/file/draft%203%20-%20final.pdf

3 Haaretz. (2020, March 23). *Palestinian PM Orders West Bank Lockdown; More Than 1,000 Coronavirus Cases in Israel*. Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/dozens-of-new-york-hasidic-jews-in-coronavirus-quarantine-after-arriving-i n-israel-1.8689682

4 مؤشر العنصرية والتحريض 2020: ازدياد العنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين والعرب خلال الجائحة. (8 آذار/مارس 2020). حملة. تم الاسترجاع من: https://7amleh.org/2021/03/08/mushr-alansryh-walthrydh-2020-azdyad-alansryh-walthrydh-dhd-alflstynyyn-walarb-khlal-aljaehh

5 المصدر السابق.

6 المصدر السابق.

7 United Nations. (n.d.). *UN Charter archive*. United Nations. Retrieved from: https://web.archive.org/web/20050509082013/http://www.un.org/aboutun/charter/

8 Hattis Rolef, Susan. (n.d.). *Basic Law: Human Dignity and Liberty (5752 - 1992)*. Israel Government. Retrieved from: http://knesset.gov.il/laws/special/eng/BasicLawLiberty.pdf

9 Ali, D. N. (2020, September 15). *Israeli Impact on Palestinian Digital Rights During the Coronavirus Pandemic*. Global freedom of Expression: Columbia University. Retrieved from: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/publications/israeli-impact-on-palestinian-digital-rights-during-the-coronavirus-pandemic/

10 Abu Marie, D. (2020, October 27). *PA telecoms brace for losses after Bezeq gets West Bank license*. Jerusalem Post. Retrieved from: https://www.jpost.com/israel-news/pa-telecoms-brace-for-losses-after-israeli-firm-gets-west-bank-license-647053

11 المصدر السابق.

12 عنان أبو شنب، "هشتاغ فلسطين 2018: نظرة عامّة حول انتهاكات الحقوق الرقميّة للفلسطينيين" (حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي)، آذار/مارس 2019.

13 Adalah – The Legal Center for the Arab Minority in Israel. (2017, September 14). *Israel's "Cyber Unit" operating illegally to censor social media content*. Retrieved from: https://www.adalah.org/en/content/view/9228

14 Israeli Office of State Attorney. (2019). Activity Report. Retrieved from: https://www.gov.il/BlobFolder/generalpage/files-general/he/DATA%202019.pdf

15 Taha, S. (2020). *The Cyber Occupation of Palestine; Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere*. Global Campus Arab World Policy Briefs 2020. Retrieved from: https://repository.gchumanrights.org/bitstream/handle/20.500.11825/1620/6.GlobalCampus2020_Arab%20world.pdf?sequence=1&isAllowed=y

16 Adalah. (2016, November 9). *Adalah fears Facebook's online incitement deal with Israel will selectively target Palestinian citizens*. Retrieved from: https://www.adalah.org/en/content/view/8948

17 Taha, S. (2020). *The Cyber Occupation of Palestine; Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere*. Global Campus Arab World Policy Briefs 2020. Retrieved from: https://repository.gchumanrights.org/bitstream/handle/20.500.11825/1620/6.GlobalCampus2020_Arab%20world.pdf?sequence=1&isAllowed=y

18 المركز القانوني لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل – عدالة. (4 آب/أغسطس/أوت/غشت 2020). المحكمة العليا تطالب النيابة بتوضيح قانونية آلية حذف المضامين عن منصات التواصل الاجتماعي دون مسار قضائي وصلاحيات وحدة السايبر. المركز القانوني لحقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل – عدالة. تم الاسترجاع من: https://www.adalah.org/ar/content/view/10077

19 المصدر السابق.

20 المصدر السابق.

21 المركز القانوني لحقوق الأقليَّة العربيَّة في إسرائيل – عدالة. (16 كانون الأول/ديسمبر/دجنبر 2020). مركز عدالة يطالب وزير الأمن الداخلي والمستشار القضائي وقف رصد وتتبع مستخدمي الإنترنت. المركز القانوني لحقوق الأقليَّة العربيَّة في إسرائيل – عدالة. تم الاسترجاع من: https://www.adalah.org/ar/content/view/10202

22 Yuron, O. (2020, December 13). *Police Spying on Israelis Online via Secret Backdoor. Haaretz*. Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-israel-police-spying-on-israelis-online-via-secret-backdoor-1.9368712

23 حملة. (20 آب/أغسطس/أوت/غشت 2020). وَقْع السّياسات الإسرائيليّة على حقوق الفلسطينيّين الرّقميّة خلال تفشّي فيروس كورونا المستجدّ. حملة. تم الاسترجاع من: https://7amleh.org/2020/08/20/alathr-alisraeyly-ala-hqwq-alflstynyyn-alrqmy-h-khlal-tfsh-y-fyrws-kwrwna-almstjd

24 Ali, D. N. (2020, September 15). *Israeli Impact on Palestinian Digital Rights During the Coronavirus Pandemic*. Global freedom of Expression: Columbia University. Retrieved from: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/publications/israeli-impact-on-palestinian-digital-rights-during-the-coronavirus-pandemic/

25 المصدر السابق.

26 حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. (تمُّوز/يوليو/جويلية 2020). حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصَّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيَّة عن العملي الحقوقيّ الفلسطينيّ. تم الاسترجاع من: https://7amleh.org/2020/07/02/hmlat-alt-shwyh-alrqmy-walhzr-almns-aty-syasat-aliskat-wnza-alsh-ray-h-an-alaml-alhqwqy-alflstyny-wrqh-mwqf-jdydh

27 Adalah - The Legal center for Arab Minority Rights in Israel. (2020, May). *Adalah's initial analysis of the Shin Bet ("Shabak") Coronavirus Cellphone Surveillance Case*. Retrieved from: https://www.adalah.org/uploads/uploads/Adalah_Initial_Analysis_Shin_Bet_Corona_Surveillance_Case_Final_04.05.2020.pdf

28 Ali, D. N. (2020, September 15). *Israeli Impact on Palestinian Digital Rights During the Coronavirus Pandemic*. Global freedom of Expression: Columbia University. Retrieved from: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/publications/israeli-impact-on-palestinian-digital-rights-during-the-coronavirus-pandemic/

29 Heller, A. (2020, March 17). *Spying on the virus: Israel secret service to track patients. AP Press*. Retrieved from: https://apnews.com/article/2ff4b8718fc7df111406c8296b69c049

30 Halbfinger, D. M., Kershner, I., & Bergman, R. (2020, March 18). *To Track Coronavirus, Israel Moves to Tap Secret Trove of Cellphone Data*. New York Times. Retrieved from: https://www.nytimes.com/2020/03/16/world/middleeast/israel-coronavirus-cellphone-tracking.html

31 المصدر السابق.

32 المصدر السابق.

33 Ministry of Health. (2020). *HaMagen 2: The National app for fighting the spread of coronavirus*. Retrieved from: https://govextra.gov.il/ministry-of-health/hamagen-app/download-en/

34 Williams, D. (2020, December 17). *Israel to halt sweeping COVID-19 cellphone surveillance next month*. Reuters. https://www.reuters.com/article/health-coronavirus-israel-surveillance-idINKBN28R1CY

35 Amit, M., Kimhi, H., Bader, T. et al. (2020, May 26). *Mass-surveillance technologies to fight coronavirus spread: the case of Israel*. Nature medicine. Retrieved from: https://www.nature.com/articles/s41591-020-0927-z

36 Middle East Eye. (2020). *'The Coordinator': Israel instructs Palestinians to download app that tracks their phones*. Retrieved from: https://www.middleeasteye.net/news/coordinator-israel-instructs-palestinians-download-app-tracks-their-phones

37 Hamoked. (2020, June 2). *Following HaMoked's demand: the military amended the invasive terms of use of the mobile app enabling Palestinians to check the status of permit requests*. Hamoked. Retrieved from: http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2175

38 Ali, D. N. (2020, September 15). *Israeli Impact on Palestinian Digital Rights During the Coronavirus Pandemic*. Global freedom of Expression: Columbia University. Retrieved from: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/publications/israeli-impact-on-palestinian-digital-rights-during-the-coronavirus-pandemic/

39 Trial International. (2016, October 13). *Arbitrary detention*. Retrieved from: https://trialinternational.org/topics-post/arbitrary-detention/

40 القدس. (8 نيسان/أبريل/أفريل 2021). تأجيل محاكمة النّاشط رجا اغبارية من أم الفحم حتى شباط القادم. تم الاسترجاع في 8 نيسان/أبريل/أفريل 2021 من: http://asramedia.ps/post/13461/تأجيل-محاكمة-الناشط-رجا-اغبارية-من-أم-الفحم-حتى-شباط-القادم

41 القدس. (4 نيسان/أبريل/أفريل 2021) تقديم لائحة اتهام ضد مقدسي بتهمة التحريض عبر "فيسبوك". تم الاسترجاع في 8 نيسان/أبريل/أفريل 2021 من: http://www.alquds.com/articles/1617527364087127200

42 ومحررة, أ. (29 كانون الثاني/يناير/جانفي 2021) "قال لي الشاباك: شو بدّك بوجع الراس"... فلسطينيّون متّهمون بالتواصل مع عالمهم العربّي. تم الاسترجاع في 8 نيسان/أبريل/أفريل 2021 من: https://raseef22.net/article/1081325

43 ومحررة, أ. (29 كانون الثاني/يناير/جانفي 2021) "قال لي الشاباك: شو بدّك بوجع الراس"... فلسطينيّون متّهمون بالتواصل مع عالمهم العربّي. تم الاسترجاع في 8 نيسان/أبريل/أفريل 2021 من: https://raseef22.net/article/1081325

44 ومحررة, أ. (29 كانون الثاني/يناير/جانفي 2021) "قال لي الشاباك: شو بدّك بوجع الراس"... فلسطينيّون متّهمون بالتواصل مع عالمهم العربّي. تم الاسترجاع في 8 نيسان/أبريل/أفريل 2021 من: https://raseef22.net/article/1081325

45 حملات التّشويه الرقميّ والحظر المنصّاتي: سياسات الإسكات ونزع الشّرعيّة عن العملي الحقوقّي الفلسطينّي. (2 تمّوز/يوليو/جويلية 2020) حملة. تم الاسترجاع من: https://7amleh.org/2020/07/02/online-smear-campaigns-and-deplatforming-the-silencing-and-delegitimization-of-palestinian-human-rights-defenders-activists-and-organizations

46 Palestinian Ministry of Foreign Affairs. (2020, May 11). *The State of Palestine condemns Israel's smear campaigns against the civil society and human rights defenders. State of Palestine*. Retrieved from: http://www.mofa.pna.ps/ps/the-state-of-palestine-condemns-israels-smear-campaigns-against-the-civil-society-and-human-rights-defenders-2

47 Palestinian Ministry of Foreign Affairs. (2020, May 11). *The State of Palestine condemns Israel's smear campaigns against the civil society and human rights defenders. State of Palestine*. Retrieved from: http://www.mofa.pna.ps/ps/the-state-of-palestine-condemns-israels-smear-campaigns-against-the-civil-society-and-human-rights-defenders-2

48 Al-Haq Human rights Organization. (2020, May 11). *Al-Haq Condemns Attempt to Smear Al-Haq, Its Staff, and Partners in Recent Report.* Retrieved from: https://www.alhaq.org/advocacy/16854.html

49 المصدر السابق.

50 قرار بقانون رقم (16) لسنة 2017م بشأن الجرائم الإلكترونية، نُشِر في صحيفة الوقائع الفلسطينيّة. العدد 14، 19 تمّوز/يوليو/جويلية 2017. تم الاسترجاع من:

51 قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية، نُشِر في صحيفة الوقائع الفلسطينيّة. العدد 16، 3 أيّار/مايو/ماي 2018.

52 حملة. (7 أيّار/مايو/ماي 2020). كيف تهدد جائحة كورونا الحقوق الرقمية الفلسطينيّة. Ifex. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/ar/how-the-covid-19-pandemic-is-threatening-palestinian-digital-rights

53 Reuters. (2020, March 5). *Palestinians declare state of emergency over coronavirus: prime minister*. Reuters. Retrieved from: https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-palestinians-emerg-idUSKBN20S2R0

54 حملة. (7 أيّار/مايو/ماي 2020). كيف تهدد جائحة كورونا الحقوق الرقمية الفلسطينيّة. Ifex. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/ar/how-the-covid-19-pandemic-is-threatening-palestinian-digital-rights/

55 المصدر السابق.

56 التّشريع النّاظم لحالة الطّوارئ النّاجمة عن جائحة الحمّى التّاجية (كوفيد19-)، نُشِر في صحيفة الوقائع الفلسطينيّة، العدد رقم 165، 19 آذار/مارس 2020؛ والعدد 166، 20 نيسان/أبريل/أفريل 2020؛ والعدد 21، 25 آذار/مارس 2020.

57 المصدر السابق.

58 معلومات جُمعت في مقابلات أجراها مركز حملة مع خبيراتٍ وخبراء قانونيات وقانونيين في كانون الثاني/يناير/جانفي 2021.

59 حملة. (7 أيّار/مايو/ماي 2020). كيف تهدد جائحة كورونا الحقوق الرقمية الفلسطينيّة. Ifex. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/ar/how-the-covid-19-pandemic-is-threatening-palestinian-digital-rights /

60 الصّفحة الرسميّة لوزارة الصّحة الفلسطينيّة على منصّة الفيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/mohps/posts/3194871633972026

61 الصّفحة الرسميّة لبلديّة حوّارة على منصّة الفيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/RamallahNewsOfficialPage/posts/5308749665866097

62 بوابة فحوص كوفيد19- التّابعة لوزارة الصّحة الفلسطينيّة. تمّ الاسترجاع من: https://result.moh.ps/search

63 صفحة أحداث الضفة على منصّة فيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/falatandefa/posts/256242272778462

64 حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. تمّ الاسترجاع من: https://fb.watch/4FvzVt2d1z

65 الصّفحة الرّسمية لبلديّة سلواد على منصّة فيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/Silwad.Municipality/photos/a.879371125410501/4045653372152178/

66 الصّفحة الرّسمية لبلديّة دير دبوان على منصّة فيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/DeirDebwanM/photos/5048663671871141

67 الصّفحة الرّسمية لبلديّة سبسطية على منصّة فيسبوك. تمّ الاسترجاع من: https://www.facebook.com/%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%A8%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-sabastia-municipality-1328558313925079/photos/3800116073435945

68 Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the Gaza Strip under closure and restrictions. (2020, August 13). The United Nations General Assembly. Retrieved from: https://unctad.org/system/files/official-document/a75d310_en_1.pdf

69 The United Nations High Commissioner for Human Rights. (2020, February/March). *Implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1*. Reliefweb. Retrieved from: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Implementation%20of%20Human%20Rights%20Council%20Resolutions%20S-9-1%20and%20S-12-1%20-%20Report%20of%20the%20United%20Nations%20High%20Commissioner%20for%20Human%20Rights%20%28A-HRC-43-70%29%20%5BE

70 المصدر السابق.

71 المصدر السابق.

72 Article 17 provides for the right of every person to be protected against arbitrary or unlawful interference with his privacy, family, home or correspondence as well as against unlawful attacks on his honour and reputation

73 Incitement' and 'indecency': How Palestinian dissent is repressed online. Retrieved from: https://www.972mag.com/censorship-online-palestinians/

74 Hutt, R. (2019, June 13). *How tech companies compare at protecting your digital rights. World Economic Forum*. Retrieved from: https://www.weforum.org/agenda/2019/06/how-tech-companies-compare-at-protecting-your-digital-rights/

75 BSR. (n.d.). *10 Human Rights Priorities for the Information and Communications Technology Sector*. BSR Primers. Retrieved from: https://www.bsr.org/en/our-insights/primers/10-human-rights-priorities-for-the-ict-sector

76 OHCHR. (2011). *UN Guiding Principles on Business and Human Rights*. OHCHR. Retrieved from: https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf

77 المصدر السابق.

78 Said, N., & Amasheh, M. (2019, September). *Survey on Youth and Media in Palestine. UNESCO*. Retrieved from: https://www.netmedyouth.org/sites/default/files/upload/files/Youth%20and%20Media%20Survey%20in%20Palestine_Discusion%20Paper_English.pdf

79 Stop Hate for Profit. (n.d.). *Stop the Hate Campaign information page*. Stop Hate for Profit. Retrieved from: https://www.stophateforprofit.org/

80 Nazzal, A. (2020, December 27). *YouTube's Violation of Palestinian Digital Rights: What Needs to be Done*. Al-Shabaka Network. Retrieved from: https://al-shabaka.org/briefs/youtubes-violation-of-palestinian-digital-rights-what-needs-to-be-done/?gclid=Cj0KCQiA9P__BRC0ARIsAEZ6iriguoiWMySs4PRO_ZH9ZfE5ZEoz7DGJKg4IJbNuOwLSLil1Guc1Mv8aAgoVEALw_wcB

81 Common Dreams. (2020, September 24). *Advocates Demand Facebook #StopCensoringPalestine After Platform Blocks Livestream Featuring Palestinian Rights Defenders*. Retrieved from: https://www.commondreams.org/news/2020/09/24/advocates-demand-facebook-stopcensoringpalestine-after-platform-blocks-livestream

82 Survey commentary provided by Al Mezan Center for Human Rights

83 Facebook Transparency Report. (Jan - June 2020). Retrieved from: https://transparency.facebook.com/government-data-requests/country/IL/jan-jun-2020

84 Omalley, K. (August 2020) Elle. Retrieved from: https://www.elle.com/uk/life-and-culture/culture/a33244063/bella-hadid-accuses-instagram-censorship-palestinian-passport/

85 Associated Press. (2020, October 12). *Facebook bans Holocaust denial, distortion posts*. Whyy. Retrieved from: https://whyy.org/articles/facebook-bans-holocaust-denial-distortion-posts/

86 Bickert, M. (2020, October 12). *Removing Holocaust Denial Content*. Facebook. Retrieved from: https://about.fb.com/news/2020/10/removing-holocaust-denial-content/

87 *Palestinian cry against Facebook, a campaign to stop the removal war*. (2020, September 24). Al Ain. Retrieved from: https://al-ain.com/article/palestinian-campaign-facebook-stop-fight-content

88 *How does Palestinian Content confront Prejudice on Social Media Platforms?* (2020, October 19). SMEX. Retrieved from: https://smex.org/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a-%d8%aa%d8%ad%d9%8a%d8%b2-%d9%88%d8%b3%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%84/

89 المصدر السابق.

90 المصدر السابق.

91 Facebook. (n.d.). *The Purpose of the Board. The Oversight Board*. Retrieved from: https://oversightboard.com/

92 7amleh. (2020, September 21). *#FacebookCensorsPalestine Action Day Wednesday 23rd September. 7amleh*. Retrieved from: https://7amleh.org/2020/09/21/facebookcensorspalestine-action-day-wednesday-23rd-september

93 المصدر السابق.

94 Middle East Eye Staff. (2020, October 29). Twitter suspends Palestinian accounts shortly after Israeli ministry report on 'phony' profiles. Middle East Eye. Retrieved from: https://www.middleeasteye.net/news/twitter-palestine-israel-accounts-suspended-ministry-report

95 Sada Social. (2020, October 28). *Twitter suspends dozens of Palestinian / pro-Palestine accounts in response to Israeli pressure. Sada Social*. Retrieved from: http://sada.social/twitter-suspends-dozens-of-palestinian-pro-palestine-accounts-in-response-to-israeli-pressures/

96 المصدر السابق.

97 Middle East Eye Staff. (2020, October 29). *Twitter suspends Palestinian accounts shortly after Israeli ministry report on 'phony' profiles*. Middle East Eye. Retrieved from: https://www.middleeasteye.net/news/twitter-palestine-israel-accounts-suspended-ministry-report

98 Chee, F. Y. (2020, September 8). *TikTok to join EU code of conduct against hate speech*. Reuters. Retrieved from: https://www.reuters.com/article/us-eu-tiktok-hatespeech-idUSKBN25Z17K

99 *Israel seeks to censor "Tik ToK" content*. (2020, September 9). Arabs 48. Retrieved from: https://www.arab48.com/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7/2020/09/09/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%8

100 Blumberg, P. (2020, January 1). Pro-Palestine Professor Sues Quora for Censorship After Banning. Bloomberg Guint. Retrieved from: https://www.bloombergquint.com/onweb/pro-palestine-professor-sues-quora-for-censorship-after-banning

101 المصدر السابق.

102 المصدر السابق.

103 Elias, J. (2020, February 3). *Alphabet shares slide despite earnings beat*. CNBC. Retrieved from: Retrieved from: https://www.cnbc.com/2020/02/03/alphabet-googl-earnings-q4-2019.html

104 Funk, M. (2020, November 13). *How Many YouTube Channels Are There? Tubics*. Retrieved from: https://www.tubics.com/blog/number-of-youtube-channels/

105 Nazzal, A. (2020, December 27). *YouTube's Violation of Palestinian Digital Rights: What Needs to be Done. Al-Shabaka Network*. Retrieved from: https://al-shabaka.org/briefs/youtubes-violation-of-palestinian-digital-rights-what-needs-to-be-done/?gclid=Cj0KCQiA9P__BRC0ARIsAEZ6iriguoiWMySs4PRO_ZH9ZfE5ZEoz7DGJKg4IJbNuOwLSLil1Guc1Mv8aAgoVEALw_wcB

106 Funk, M. (2020, November 13). *How Many YouTube Channels Are There? Tubics*. Retrieved from: https://www.tubics.com/blog/number-of-youtube-channels/

107 Youtube. (n.d.). Firearms Content Policy. Youtube. Retrieved from: https://creatoracademy.youtube.com/page/lesson/policy-firearms?cid=community-guidelines&hl=en

108 Nazzal, A. (2020, December 27). *YouTube's Violation of Palestinian Digital Rights: What Needs to be Done. Al-Shabaka Network*. Retrieved from: https://al-shabaka.org/briefs/youtubes-violation-of-palestinian-digital-rights-what-needs-to-be-done/?gclid=Cj0KCQiA9P__BRC0ARIsAEZ6iriguoiWMySs4PRO_ZH9ZfE5ZEoz7DGJKg4IJbNuOwLSLil1Guc1Mv8aAgoVEALw_wcB

109 Chen, F. Y. (2020, December 9). *Twitter, Tumblr, Vimeo push back against EU rules on illegal online content*. Yahoo Finance. Retrieved from: https://finance.yahoo.com/news/twitter-tumblr-vimeo-push-back-061352381.html

110 المصدر السابق.

111 Hellard, B. (2020, September 1). *Zoom revenues up 355% in the second quarter of 2020. ITPro*. Retrieved from: https://www.itpro.co.uk/software/video-conferencing/356925/zoom-revenues-up-355-in-second-quarter-of-2020#:~:text=For%20the%20first%20quarter%20of,to%20financial%20chief%20Kelly%20Stechleberg.

112 Iqbal, M. (2020, October 30). Zoom Revenue and Usage Statistics (2020). Business of Apps. Retrieved from: https://www.businessofapps.com/data/zoom-statistics/

113 *Zoom involved in discrimination against Palestinians*. (2020, October 6). Al Araby. Retrieved from: https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/%22%D8%B2%D9%88%D9%85%22-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

114 المصدر السابق.

115 The American Association for the Advancement of Science. (n.d.). *Geospatial Technologies and Human Rights. AAAS*. Retrieved from: https://www.aaas.org/programs/scientific-responsibility-human-rights-law/geospatial-technologies-and-human-rights-%E2%80%93-ethiopian-occupation

116 Zlobina, A. (2018). *Human rights obligations of information and communication technology companies in the context of data governance*. Global Campus Open Knowledge Repository. Retrieved from: https://repository.gchumanrights.org/handle/20.500.11825/949

117 Cook, J. (2021, January/February). *Google, Apple and Social Media are Helping Israel Commit Politicide*. Washington Report on Middle East Affairs. Retrieved from: https://www.wrmea.org/israel-palestine/google-apple-and-social-media-are-helping-israel-commit-politicide.html

118 The Palestinian Institute for Public Diplomacy. (2020, July 22). *Palestine Digital Rights Coalition - Google Should Put Palestine On Its Maps*. Scoop Independent News: Politics. Retrieved from: https://www.scoop.co.nz/stories/PO2007/S00273/palestine-digital-rights-coalition-google-should-put-palestine-on-its-maps.htm

119 7amleh. (2020, July 21). *Palestinian Civil Society Coalitions Call on Google to Put Palestine on its Maps*. 7amleh. Retrieved from: https://7amleh.org/2020/07/21/palestinian-civil-society-coalitions-call-on-google-to-put-palestine-on-its-maps

120 المصدر السابق.

121 7amleh. (n.d.). *Mapping Segregation*. Retrieved from: 7amleh. https://7amleh.org/ms/pln.html

122 7amleh. (n.d.). *Mapping Segregation*. Retrieved from: 7amleh. https://7amleh.org/ms/pln.html

123 Smith, R. (2020, August 5). *Apple and Google Accused Of Removing Palestine From Their Online Maps*. Human Rights Pulse. Retrieved from: https://www.humanrightspulse.com/mastercontentblog/apple-and-google-accused-of-removing-palestine-from-their-online-maps

124 المصدر السابق.

125 Stockmarr, L. (2012). *Is it all about Territory? Israel's Settlement Policy in the Occupied Palestinian Territory Since 1967*. Retrieved from: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/59817/1/718157125.pdf

126 Cook, J. (2021, January/February). Washington Report on Middle East Affairs. *Google, Apple and Social Media are Helping Israel Commit Politicide*. Retrieved from: https://www.wrmea.org/israel-palestine/google-apple-and-social-media-are-helping-israel-commit-politicide.html

127 Haddad, H., & Zeidan, G. (2020, September 29). Haaretz. *Why Do Google and Apple Maps Recognize Illegal Israeli Settlements, but Not Palestine?* Retrieved from: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-why-do-google-and-apple-map-illegal-settlements-but-not-palestine-1.9185885

128 *GOOGLE: Put Palestine On Your Maps!* (n.d.). Change.org. Retrieved from: https://www.change.org/p/google-inc-google-put-palestine-on-your-maps

129 المصدر السابق.

130 المصدر السابق.

131 Middle East Monitor. (2020, July 22). *'Put Palestine back on the map,'* demands Madonna. Retrieved from: https://www.middleeastmonitor.com/20200722-put-palestine-back-on-the-map-demands-madonna/

132 المصدر السابق.

133 Morris, O. (2020, July 20). Emirates Woman. *Arab Stars Weigh in as it's discovered that Palestine is absent from Google maps*. Retrieved from: https://emirateswoman.com/outcry-arab-stars-discovered-palestine-absent-google-maps/

134Tekdeeps. (2020, October 3). *A case against Google in Jordan over the cancellation of Palestine from its maps*. Retrieved from: https://tekdeeps.com/a-case-against-google-in-jordan-over-the-cancellation-of-the-name-palestine/

135 المصدر السابق.

136 7amleh. (2020, July 27). *Send an e-mail to Google to PUT Palestine on the map*. Retrieved from: https://7amleh.org/2020/07/28/send-an-e-mail-to-google-to-put-palestine-on-the-map

137 Clement, J. (2019, August 30). Global retail e-commerce market size 2014-2023. Retrieved from: https://www.statista.com/statistics/379046/worldwide-retail-e-commerce-sales/

138 Fabre, C., Malauzat, A.L., Sarkis, C., Dhall, T. & Ghorra J. (2019, February 19). E-commerce in MENA: Opportunity Beyond the Hype. Retrieved from: https://www.bain.com/insights/ecommerce-in-MENA-opportunity-beyond-the-hype/

139 Clement, J. (2019, August 30). Global retail e-commerce market size 2014-2023. Retrieved from: https://www.statista.com/statistics/379046/worldwide-retail-e-commerce-sales/

140 Willis, J.L. *What Impact Will E-commerce have on the U.S. Economy*. Retrieved from: https://ideas.repec.org/a/fip/fedker/y2004iqiip53-71nv.89no.2.html

141 Mehta, A., Bhandari, S. (2018, Spring). *Going Digital*. ME PoV issue 25. Retrieved from: https://www2.deloitte.com/bh/en/pages/about-deloitte/articles/we-are-25/e-commerce.html

142 Fabre, C., Malauzat, A.L., Sarkis, C., Dhall, T. & Ghorra J. (2019, February 19). *E-commerce in MENA: Opportunity Beyond the Hype*. Retrieved from: https://www.bain.com/insights/ecommerce-in-MENA-opportunity-beyond-the-hype/

143 المصدر السابق.

144 Mehta, A., Bhandari, S. (2018, Spring). *Going Digital*. ME PoV issue 25. Retrieved from: https://www2.deloitte.com/bh/en/pages/about-deloitte/articles/we-are-25/e-commerce.html

145 Szoszkiewicz, Łukasz (30 September 2018). *Internet Access as a New Human Right? State of the Art on theThreshold of 2020*. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/328290234_Internet_Access_as_a_New_Human_Right_State_of_the_Art_on_the_Threshold_of_2020

146 Abudaka, Z., & Taha, S. (2020, February). *Access Denied E-commerce in Palestine*. 7amleh. Retrieved from: https://7amleh.org/wp-content/uploads/2020/02/Ecommerce-Research.pdf

147 Alaboudi, U. (2018, December). *Palestine and PayPal - Towards Economic Equality*. 7amleh. Retrieved from: https://7amleh.org/2018/12/19/palestine-and-paypal-towards-economic-equality-new-report-by-7amleh/

148 Abudaka, Z., & Taha, S. (2020, February). *Access Denied E-commerce in Palestine*. 7amleh. Retrieved from: https://7amleh.org/wp-content/uploads/2020/02/Ecommerce-Research.pdf

149 AbuMaria, D. (2020, August 16). *'Electronic Wallet' Launches in West Bank, Gaza Strip PalPay seeks to change way Palestinians pay for products, services. Jerusalem Post*. Retrieved from: https://www.jpost.com/middle-east/electronic-wallet-launches-in-west-bank-gaza-strip-638801

150 المصدر السابق.

151 Ben Zion, Illan and Harlow, Max. (2020, Feb). *Amazon Accused of Bias in West Bank Settlements*. Retrieved from: https://www.ft.com/content/7b5699fe-48c5-11ea-aee2-9ddbdc86190d

152 المصدر السابق.

153 المصدر السابق.

154 Middle East Monitor. (2020, Feb). *Take Action Against Amazon*. Retrieved from: https://www.middleeastmonitor.com/20200220-palestine-to-take-legal-action-against-amazon/

155 المصدر السابق.

156 7amleh. (2020, February 20). *"Access denied - e-commerce in Palestine"* - a new research by 7AMLEH center ABOUT Palestinian access to e-commerce. Retrieved from: https://7amleh.org/2020/02/20/access-denied-e-commerce-in-palestine-a-new-research-by-7amleh-center-about-palestinin-access-to-e-commerce/

157 *Tourism Sector*. (n.d.). Palestinian Investment Promotion Agency. Retrieved from: http://www.pipa.ps/page.php?id=1aa82by1746987Y1aa82b#:~:text=The%20estimated%20contribution%20of%20the,(305)%20million%20dollars%2C2016

158 Khasham, T. (2020, August 1). *COVID-19: Palestinian tourism sector and economy can be salvaged only through official subsidies. Latin Patriarchate of Jerusalem*. Retrieved from: https://www.lpj.org/posts/covid-19-palestinian-tourism-sector-and-economy-can-be-salvaged-only-through-official-subsidies.htmlCOVID-19

159 OHCHR. (2020, February 12). *UN rights office issues report on business activities related to settlements in the Occupied Palestinian Territory*. Retrieved from: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25542&LangID=E

160 المصدر السابق.

161 Shurat Hadin. (n.d.). *Who We Are.* Retrieved from: https://www.israellawcenter.org

162 Amnesty International. (2020, December 10). *Airbnb Listing: Company is 'Deeply Compromised' by Israeli Settlement Properties*. Retrieved from: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/12/airbnb-listing-company-is-deeply-compromised-by-israeli-settlement-properties/

163 United Nations High Commissioner for Human Rights. (2020, February 28). *A/HRC/43/71**. United Nations. Retrieved from: https://undocs.org/en/A/HRC/43/71

164 Higazi, S. (2020, December 10). *AIRBNB Listing: Company is 'Deeply Compromised' By Israeli Settlement Properties*. Amnesty International. Retrieved from: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/12/airbnb-listing-company-is-deeply-compromised-by-israeli-settlement-properties/

165 United States Securities and Exchange Commission. (2020, November 16). *Registration Statement Under the Securities Act of 1933.* Airbnb, Inc. Retrieved from: https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1559720/000119312520294801/d81668ds1.htm

166 المصدر السابق.

167 United States Securities and Exchange Commission. (2020, November 16). *Registration Statement Under the Securities Act of 1933.* Airbnb, Inc. Retrieved from: https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1559720/000119312520294801/d81668ds1.htm.

168 Egwuonwu, B. (2016, April 11). *What Is Mass Surveillance and What Does It Have to Do with Human Rights?* Retrieved from: https://eachother.org.uk/explainer-mass-surveillance-human-rights/

169 OHCHR. (n.d.). International Covenant on Civil and Political Rights Article 17. Retrieved from: https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

170 OHCHR. (2014, May). Article (19), *"NECESSARY & PROPORTIONATE International (Principles on the Application of Human Rights Law to Communications Surveilla nce)."* Retrieved from: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/RuleOfLaw/PCVE/Article_19.pdf

171 United Nations: Human Rights Office of the High Commissioner. (2019). The 2019 report on the surveillance industry. Retrieved from: https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/SR2019ReporttoHRC.aspx

172 Reporters without borders. (2020). *Toxic Environment.* Retrieved from: https://rsf.org/en/israel?nl=ok\

173 The Wall Street Journal. (2020, February 23). *Should Government Halt the Use of Facial-Recognition Technology?* The Wall Street Journal. Retrieved from: https://www.wsj.com/articles/should-government-halt-the-use-of-facial-recognition-technology-11582513260

174 7amleh- the Arab center for the Advancement of Social Media. (2020, May 21). *Facial Recognition Technology and Palestinian Digital Rights.* Retrieved from: https://7amleh.org/2020/05/21/facial-recognition-technology-and-palestinian-digital-rights

175 Alyan, N., Qarae'en, M., Tzafrir, K., Nir, T., & Gross, M. (2010, September). *Unsafe Space. ACRI*. Retrieved from: https://law.acri.org.il/pdf/unsafe-space-en.pdf

176 Dolev, Daniel. (2020, May 6). *Police hold a confidential database on civilian movements.* Walla News. Retrieved from: https://news.walla.co.il/item/3355178

177 حملة. (20 آب/أغسطس/أوت/غشت 2020). وَقْع السّياسات الإسرائيليّة على حقوق الفلسطينيّين الرّقميّة خلال تفشيّ فيروس كورونا المستجدّ. حملة. تم الاسترجاع من: https://7amleh.org/2020/08/20/israeli-impact-on-palestinian-digital-rights-during-the-coronavirus-pandemic

178 المصدر السابق.

179 Tagari, E., & Oppenheimer, Y. (2015, June). *Displaced in their Own City: The Impact of Israeli Policy in East Jerusalem on the Palestinian Neighborhoods of the City beyond the Separation Barrier*. Ir-Amim. Retrieved from: https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim_ENG_for%20web_0.pdf

180 Solon, Olivia. (2020, October). *Why Did Microsoft Fund an Israeli Firm that Surveils West Bank Palestinians. NBC News*. Retrieved from: https://www.nbcnews.com/news/all/why-did-microsoft-fund-israeli-firm-surveils-west-bank-palestinians-n1072116

181 Allegri, Carlos. (2020, March). *Microsoft to Divest from AnyVision*. Frobes. Retrieved from: https://www.nasdaq.com/articles/microsoft-to-divest-anyvision-stake-end-face-recognition-investing-2020-03-27

182 Farrukh, Adina; Sadwick, Rebecca & Villasenor, John. (2019). *Youth internet safety: Risks, responses, and research recommendations*. Retrieved from: https://www.brookings.edu/research/youth-internet-safety-risks-responses-and-research-recommendations/

183 UNWOMEN. (2020, April). *COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming Findings of a Rapid Gender Analysis of COVID-19 in Palestine*. UN. Retrieved from: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/06/UNWOMENRPT_090620.pdf

184 Palestinian Central Beureu of Statistics. (2020). Retrieved from: http://pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=3707&mid=3171&wversion=Staging

185 7amleh. (2018). *A Violent Network*. Retrieved from: https://7amleh.org/2018/11/22/one-third-of-palestinian-young-women-are-subjected-to-violence-and-harassment-on-the-internet/

186 HELA. (2020, August). Retrieved from: https://www.facebook.com/291188647671699/posts/1854071911383357/?vh=e&d=n

187 Palestinian NGO's Network (PNGO). (2020). *Conditions of Palestinian Women in Light of the Spread of COVID-19 Pandemic*. Retrieved from: https://www.theiwi.org/gpr-reports/coronavirus-impacts-women-policy-implications

188 UN Women and UN ESCWA. (2020). *The Impact of Covid-19 on Gender Equality in the Arab Region: Policy Brief* 4. Retrieved from: http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=45108

189 معلومات جُمعت عبر مقابلةٍ مع السوار.

190 UNDP. (2020, July 23). *From Crisis to Opportunity: Leveraging Digital Economy Tools to Support Economic Recovery of Palestinian Women-led MSMEs*. UNDP. Retrieved from: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2020/from-crisis-to-opportunity-leveraging-digital-economy-tools-to-s.html

191 UNDP. (2020, July 23). *From Crisis to Opportunity: Leveraging Digital Economy Tools to Support Economic Recovery of Palestinian Women-led MSMEs*. UNDP. Retrieved from: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2020/from-crisis-to-opportunity-leveraging-digital-economy-tools-to-s.html

192 Social & Organizational Transformation: A Queer Organizing Milestone in Palestine:2020 Annual Report. (2020). Alqaws. Retrieved from: http://alqaws.org/ckfinder/userfiles/files/2020%20annual%20report%20English.pdf

193 مشارقة، صالح. (2021). الأخبار المُضَلِّلة في فلسطين: بحث استكشافيّ في المضامين والقنوات وطرق المكافحة. تم الاسترجاع من: https://www.researchgate.net/publication/348650783_Fake_News_in_Palestine_Exploratory_Research_into_the_Content_Channels_and_Responses

194 1995 Basic Law – draft by PLO. (n.d.). Palestinian Basic Law. Retrieved from: https://www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/1995-plo-basic-law-draft

195 حملة. (7 أيّار/مايو/ماي 2020). كيف تهدد جائحة كورونا الحقوق الرقمية الفلسطينيّة. IFEX. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/how-the-covid-19-pandemic-is-threatening-palestinian-digital-rights/

196 مشارقة، صالح. (2021). الأخبار المُضَلِّلة في فلسطين: بحث استكشافيّ في المضامين والقنوات وطرق المكافحة. تم الاسترجاع من: https://www.researchgate.net/publication/348650783_Fake_News_in_Palestine_Exploratory_Research_into_the_Content_Channels_and_Responses

197 الأخبار المُضَلِّلة في فلسطين: بحث استكشافيّ في المضامين والقنوات وطرق المكافحة Ifex. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/palestine-majority-of-palestinians-exposed-to-fake-news-says-new-study/

198 Radwan, E., Radwan, A., & Radwan, W. (2020). *The role of social media in spreading panic among primary and secondary school students during the COVID-19 pandemic: An online questionnaire study from the Gaza Strip, Palestine*. The Cell. Retrieved from: https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440(20)32650-5.pdf

199 المصدر السابق.

200 حملة. (7 أيّار/مايو/ماي 2020). كيف تهدد جائحة كورونا الحقوق الرقمية الفلسطينيّة. Ifex. تم الاسترجاع من: https://ifex.org/how-the-covid-19-pandemic-is-threatening-palestinian-digital-rights/

تواصلوا معنا
info@7amleh.org | www.7amleh.org
Find us on social media : **7amleh**